

الدكتور محمود عبد الفضيل



في كشف الغمة.. وسبل استنهاض الأمة الواقع والوهم حول الشرق. أوسطية

الكتاب: في كلفف النمة .. وسبل استنهاض الأمة الواقع والوهم حول الشرق – أوسطية الكاتب: د. محمود عبد الفضييل الطلبيعة الأولىيين ١٩٩٥

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : سينا للنشر المدير المسؤول : راوية عبد العظيم

۱۸ فن ضروح منحد – القصير المسيئي – القاميرة – جمهيرية معين الميسريية – تليفينين / فاكنين : ۲۰۲ / ۲۰۲

الاخسراج الداخلي : إيناس حسني النشر

الدكتور محمود عبد الفضيل

في كشف الغمة.. وسبل استنهاض الأمة الواقع والوهم حول الشرق. أوسطية



حتى لانزرع الوهم باسم الواقعية

لابد أن نعترف بادئ ذى بدء بأن ما حدث فى المنطقة العربية خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات لم يكون بالضرورة أو بالحتمية التاريخية .. حتى فى ظل أسوأ الأوضاع المالية والبشرية السائدة ، وفى ظل العلاقات السياسية العربية – العربية المهترئة التى سادت المنطقه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن ما حدث كان الحصاد المر العديد من الممارسات التى عبرت عن ضعف وعجز النظم العربية القائمة عن الارتفاع لمستويات التحديات التى تفرضها المرحلة.. وأن كل مظاهر القوة الكاذبة « وكل أقنعة الواقعيه العربية الجديده» قد تم تعريتها تمامًا خلال حصار بيروت الطويل والمرير. لأن «حصار بيروت » لم يكن مجرد حصار لعاصمة عربية عزلاء أو مستضعفه ، وإنما كان بمثابة حصار لكل الوجود العربي .. بل كان حصارًا المستقبل العربي ذاته .

ومن ناحية أخرى ، أخذت دوائر الغرب الرأسمالي تعمل بدأب منذ منتصف السبعينيات على تعقيم وشل فعالية أسلحة «النفط» و«المال» العربي من خلال سلسلة من الآليات المتعلقه بإعادة تدوير الأموال النفطيه والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمي. ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانة بمقدرة العرب على السيطرة على مقدراتهم ما قاله وليم

سيمون، وزير الخزانة الأمريكية عام ١٩٧٦ ، من أن « العرب لا يملكون النفط ، بيل همم جاثمون فقط على آبار النفط »، ونص هذا القول بالإنجليزية:

"those people do not own oil, they are only sitting on it".

ولكن كل ما سبق لا يعنى أن الإمكانات العربية هى كلها إمكانات وهميه لا يعتد بها . فللأسف هناك إمكانات وطاقات عربيه تم هدرها خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات، من وجهة نظر معركة المصير العربى، فالعلاقه الجدلية بين الإنماء العربى والأمن العربى لصيانة مكتسبات التنمية في مواجهة المطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلعوا مقادير الأمور خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات، إذ لم يتدفق المال العربى والدم العربى إلى الوعاء نفسه .. ولم تتحول براميل وأموال النفط إلى ماكينات وأنوات إنتاج وطاقات تنميه للخروج من دائرة التخلف، كذلك لم تتحول إلى لبنات في بناء سياج فعال للأمن العربي يضع حداً للغطرسة العسكرية الإسرائيلية .

كذلك لم يتم بناء القدرة العربية المذاتية في مجالات: الأمن الغذائي ، والأمن التكنولوجي والأمن العسكري التي كانت تتطلب تمويلاً هائلاً وتكاملاً وتزاوجاً للطاقات العربية المالية والبشرية والتنظيمية على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث. ولكن حدث العكس ، وزادت تبعية المنطقة العربية للغرب استيراداً وتصديراً خلال حقبة السبعينيات.. ولم يتحول النفط والمال العربيين إلى آلية للتحرر والتوحد العربي كما كان مأمولاً .

وفى ظل هذه الفرص الضائعة، والإمكانات المهدرة، تراخت المجتمعات العربية وافتها موجه استهلاكية عارمة... وكأن العرب قد «فرغوا من الحساب»! كما فقدت المنطقة العربية جانباً مهماً من شروتها البشرية الهائلة وكوادرها العلمية في ظل الأوضاع الاستبدادية واللاديمقراطية السائدة. وكانت لبنان دائماً هي المؤشر، فاندلعت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ونمت النزاعات الطائفية في المنطقة، وجاء الفزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٨، وكان الخروج الكبير للمقاومة الفلسطينية، وتحطمت بيروت كمرفأ ومنارة للفكر والعمل السياسي والثقافي العربي. وعاشت المنطقة العربية طوال الثمانينيات تتنفس برئة واحدة وتعيش بنصف عافيتها، حتى جاحت حقبة التسعينيات لتبدأ مع نهاية حرب الخليج الثانية، وليضيع ما تبقى من مظاهر القوة والتلاحم العربي، ولكي يصبح العرب بلا ثروة وبلا ثورة.. ولم يبق من مقومات الصمود سوى النذر القليل.. وهنا بدأ الهجوم الكبير. الشرق أوسطية.

فكر التسوية •

ليس هناك شك أن الفكر العربى الذى ساد حقبة الخمسينيات، وإلى حد ما حقبة الستينيات، كان يغلب عليه طابع الارتجال والحماس والطوباوية على حساب التعمق والتأمل والتحليل الواعى لكافة الأبعاد والتناقضات والتشابكات التى تحكم الواقع العربى والدولى، وفي مقابل هذا كان الفكر السياسى الصبهيوني فكر نشط، شديد الحيوية على المستويين النظرى

والعلمى. فكر يقيم الجسور بين العملى والتفصيلى وبين المنطلقات الفكرية والدعاوى التاريخية، وبيحث عن سبل تحقيق الطم الصهيونى والمطامع الصهيونية مستفيدًا من تردى الأوضاع العربية ، فى ظل حساب دقيق لحركة الأوضاع والمتغيرات الدولية . فالتخطيط لما يسمى « بالمشروع الصهيوني » - سواء أكان ذلك لتدعيم مقومات الكيان الصهيوني أو سعيًا لتحقيق توسعات وامتدادات ومجالات حيويه له - إنما كان يخضع دومًا لعملية تمحيص علمى ودقيق لأوضاع العرب وعلاقات القوى المحلية والعالمية.

وفي المقابل، كان أخطر شيء واجهته الأمة العربية وقياداتها السياسية وجماهيرها وطلائعها الثقافية بعد هزيعة يونيو ١٩٦٧ .. هو الانتقال من النقيض إلى النقيض . فلقد رأى البعض أن هزيعة يونيو ١٩٦٧ هي محصلة لسياسات طوباوية وعنترية وعدم الاعتداد بحسابات القوى وتضياريس الواقع، ولذا فلا بد من التحرك بحدر بناء على حساب دقيق «لحيز الإمكان» الواقعى .. دون مناطحة الصخر ومحاولة الإمساك بنجوم السعاء .

ولكن هذا الموقف لم يكن موقفًا إنشائيًا أصيلاً، بل كان بمثابة ردة الفعل التي سببها الإحباط وحجم الهزيمة.. ولذا كان هناك نوع من «المغالاة» في الحدر و«المشي بجوار الحائط» كما يقول المثل الشعبي الدارج، فالواقعية العربية الجديدة المطلوبة لا يمكن أن تكون وليدة تربة الهزيمة والإحباط القومي العربي ، بل لابد لها أن تكون محدداتها إيجابية قائمة على تجاوز الواقع دون القفز عليه .. واقعية تقوم على الحسابات العملية للقوي

والمسالح وحجم الإمكانات العربية التي يمكن حشدها، واكنها لاتعيش أسيرة الواقع وحسابات الآنية الضيقة .

ثم جاءت حقبة «التسوية السلمية» منذ عام ١٩٩١ في لحظة من أضعف لحظات الوجود العربي، وفي ظل انهيار قوة الردع العسكري العربي في أكثر من قطر ، وفي لحظة كانت فيها كافة الموازين والتوازنات الدولية غير مواتية. ورافق ذلك حالة من «انعدام الوزن» في الفكر السياسي العربي، حيث إزدادت درجة البلبلة والالتباس الفكرى حول حدود «الواقعية»، من ناحية، وجنوى قيم وغايات النضال القومى العربي من أجل التحرر والنهوض والتوحد، من ناحية أخرى، وفي خضيم تلك البلبلة، غالبًا ما تفسيم «الأسئلة الصحيحة » .. ناهيك عن الإجابات المنحيحة، فذه غالتسوية القادمة للمبراع العربي - الإسرائيلي لا تتعلق بالتعايش السلمي بين أعداء الأمس، بل تقود - من خلال «المحادثات متعددة الأطراف» - إلى تمرير هندسة ومعمار إقتصادى وسياسى جديد يكرس التجزئة العربية ويصادر العديد من الطموحات العربية ... وهنا لا تصلح المقارنة مع أوضاع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فإسرائيل ليست ألمانيا ومصد ليست فرنسا، فألمانيا دولة أوربية عريقة لها حدودها المعروفة لم تقم على اغتمىاب أرض شعب بكامله، ولم تجيء من خارج المنطقة، ومصر بلد قائد في المنطقة العربية يدافع عن الحق العربي في مجملة ،

ولكنه مهما كان الأمر، فإن انتقال الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مستوى نوعى جديد أكثر تعقيدًا ، وخاصة عندما يصبح العرب في تماس

مباشر مع الدولة العبرية في مرحلة الهجوم الاقتصادى الموسع والسعى للهيمنة الإستراتيجية على المشرق العربي والخليج العربي من خلال مؤسسات وآليات جديدة، يضع « الواقعية » و «العقلانية» العربية الجديدة تحت الاختبار وعلى المحك في مواجهة الممارسات السياسية والاقتصادية اليومية، ولهذا فإن موضوع هذا الكتاب : هو : إلى أين تقود تلك «الواقعية الجديدة» ؟

د الواقعية الوا همة »

إن وعد التقدم والرخاء والديمقراطية والتحديث هدو ما تقدمه الجماهير موجة الكتابات « الواقعية الجديدة » التي تروج « لمكاسب السلام الناجمة عن تسوية المسراع العربي - الإسرائيلي. وحيث أن التسوية قادمة قادمة، بالشروط الإسرائيلية - الأمريكية ، فلا بد من «الهرولة» الحصول على نصيب مرموق من «كعكة السلام» الموعودة، وحيث سوف تهطل الأموال والاستثمارات على المنطقة بعد طول غياب. إن المدرسة « الواقعية الجديدة» تزين لنا الأمور على أنها فرصة سانحة الغنم الاقتصادي لابد أن تقتنص، بعيدًا عن الأطروحات الفكرية والأيديولوجية الموروثة حول الكرامة الوطنية والحلم القومي العربي وما إلى ذلك من معزوفات الماضي الذي ولي إلى غير رجعة ا إن «الهرولة» تصبح الشعار السياسي الرئيسي الواقعيين الجدد، حيث يجب التسابق الحصول على مقعد في الدرجة السياحية (وليس المتازة) في قطار السلام الذي على وشك الإقلاع وقاطرته المحركة

إسرائيل. وإذا طالب البعض بقليل من التأمل والتبصر قبل « الهرواة »، حتى نعرف في أي اتجاه يسير القطار ، ومن الذي يحدد خط سيره ، وهل يحمل بضاعة مغشوشة أو فاسدة في عرباته .. تجيء الإجابة أنه لا وقت للتأمل وأن القطار (قطار الشرق أوسطية) يستعد لمغادرة الرصيف ولابد من أن نقفز فيه وأو وقوفًا .. وكفانا ثرثره ،

ويمارس أنصار « الواقعية الجديدة » صنوفًا من الإرهاب والتسفيه الفكرى للرأى الآخر ، فكثيرًا ما ينعتون دعاة التأمل والتريث والتبصر بأنهم أسرى نظرية المؤامرة : «الذين يتصورون التاريخ وكأنه مؤامرة مستمرة، ولا يرون في جهود السلام الراهنة أكثر من كونها فخًا منصوبًا للعرب، هدفه الخفي تكريس الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات الوطن العربية». ويصل البعض الآخر إلى نعت المتحفظين على التسوية الراهنة وتداعياتها السياسية والاقتصاديه بأنهم « المفرعون من السلام » !

ورغم كل هذه العملية التسويقية الواسعة للتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار «الشرق الأوسط الجديد» – الذي صعم خرائطه شمعون بيريز – يعترف أنصار «الواقعية الجديدة» ضعنًا بأنهم رغم آمالهم العريضة في قيام تعايش سلمي يحفظ للمنطقة الاستقرار، فإن التعاون المشترك لا يخلو من منافسة ضارية على مواقع القوة والتقدم، وهنا «مربط الفرس»، فماذا أعد أنصار « الواقعية الجديدة » من عدة وعتاد لكسب معركة التنافس الضارية على مواقع القوة والتقدم في المستقبل؟! فالعرب وإن كانوا أكثر عددًا .. فإنهم ليسوا أكثر عدة من إسرائيل، ومن وراحا رأس المال التكنولوجي والمالي الصعيوني والدولي المتحالف معه. أية وراحا رأس المال التكنولوجي والمالي الصعيوني والدولي المتحالف معه. أية

واقعية تلك التي نحن بصددها ، إنها «الواقعية الواهمة» التي تمنى نفسها بالأمنيات، وتستغرقها أحلام اليقظة .. فلا تحسن التقدير والتبدير معاً .

ولكن « الواقعية الإسرائيلية » في المقابل ليست « واقعية واهمة » .. بل هي « واقعية فاعلة » يقودها فكر استراتيجي بعيد المدى يتمسك بالثوابت الرئيسية للحلم الصنهيوني، وتجيد اللعب على المتناقضات، ولا تفرط في أدنى متطلبات أمن الدولة العبرية، حاضراً ومستقبلاً .

ولكى نكون واقعيين حقاً، يجب ألا يساورنا أدنى شك أن الإسرائيليين سوف يتفاوضون مع العرب حول السلام بأسلوب «تاجر البندقية»، أى أمام كل سنتيميتر من الأرض العربية المستعادة سوف يتم اقتطاع «رطل كامل» من الجسد العربى الحى، ومن مقومات النظام العربى القائم ، وفقًا للشعار الذي يمكن صياغته على النحو التالى بالإنجليزية :

"one inch of returned land against one Pound of the Arab flesh"

ولعل أسلوب التفاوض مع الفلسطينين حول توسيع الحكم الذاتي وتفسير أنفاق أو سلو، وكذا نهج التفاوض مع سوريا ولبنان هو تطبيق نموذجي لهذا الشعار، تحت دعاوى الأمن والتطبيع.

ولكى ندلل على الطبيعة الواهمه للمدرسة «الواقعية الجديدة»، نسوق هنا دليلين :

أولا: ما جاء في صحيفة حداشوت الإسرائيلية بتاريخ ٥ / ١٠ /

١٩٩٣ بقلم كاتب إسرائيلي يسمى مارتين شارمان ، إذا كتب في مقاله :

« إن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي جوهره بسيط، ولا جدوى من محاولة إيجاد تعقيدات إصطناعية وحلول ملتوية مثل التسويات المرحلية والتجريد من السلاح والحكم الذاتي، فما هذه المحاولات سوى تهرب من الحقيقة البسيطة القائلة أن : بين البحر ونهر الأردن يمكن أن تسود إما سيادة يهودية أو سيادة عربية، ويتغلب من يتحلى بالإرادة القومية الأكثر عزماً والمرؤية السياسية الأكثر وضوحاً » (۱) ،

هكذا يرى الإسرائيليون الأمور دون أدنى وهم أو توهم .

ثانياً: استحضار التاريخ الحى القريب عند ولادة النظام العربى الحديث خلال الفترة: ١٩١٤ – ١٩٢٤ ، في إطار معاهده سايكس – بيكو، وكيف تعامل الحليفين الرئيسين (بريطانيا وفرنسا) مع الشريف حسين وابنه فيصل ابن الحسين ، فبعد أن هجمت قوات القائد البريطاني ، اللبني ، على المناطق الواقعة شمال دمشق وغربها ، أمر اللبني في ٢٩ سبتمبر ١٩١٨ القوات الحليفة بالتأخر عن قوات فيصل وتركها تدخل دمشق وحدها ، حتى القوات الفاتحة الأجنبية مقاومة محلية عربية أو إسلامية ، ورغم الاتفاق المبرم بين شريف مكة وبريطانيا بتولية إدارة مدينة محلية على البلاد التي يخليها الأتراك العثمانيون، فقد أخبر اللبني فيصل ابن شريف مكة

⁽١) نقلا عن ترجمات جريدة القدس العربي ، العدد ١٣٦٥ ، ٦ أكتوبر ١٩٩٣ .

وهو في طريقة إلى دمشق، أن أوامر وزارة الخارجية البريطانية تقضى ببقاء فلسطين خارج «الكونفيديرالية» (المملكة) العربية، شأنها في ذلك شأن لبنان، جبلا وساحلاً، وتقضى كذلك بإشراف فرنسا على ولاية بيروت، وولاية دمشق ، وولاية حلب، ومتصرفية جبل لبنان (المناطق التي عرفت لاحقًا باسم سوريا ولبنان) (۱) ،

هل يرى القارئ أى مشابهة تاريخية بين الأمس والبارحة، وبين الاتفاق البريطانى مع شريف مكة والاتفاق الإسرائيلى مع ياسر عرفات حول الحكم الذاتى فى «غزه وأريحا»، ولاسيما أن الصحف قد حملت لنا أنباء العرض الإسرائيلى بإقامة دولة فلسطينية فى قطاع غزه، مقابل تأجيل الحديث عن مستقبل الضفة الغربية لمدة عشرين عامًا . (٢).

وهكذا يتضبح أن عدم الاتفاق مسبقًا على مواصفات ومعالم الوضيع النهائي يقود إلى الإرتجال والتنازلات المستمرة، والحديث الدائم عن «الفرص» دون التحسب «المخاطر»، وإعداد العدة لمنع التلاعب بالعهود والمواثيق ، فمكاسب وجوائز السلام لا تعطى «منحة» لأى طرف لا يضبع حد أدنى من الثوابت التي لايتم التنازل عنها ، ويركن للاسترخاء والوهم والوعود والضمانات الخارجية اللازمة التسويق وتمرير الصفقة. لأن الضمان الوحيد

⁽۱) راجع : عرض وضاح شراره لكتاب دافيد فرومكين الهام : «سالام ما بعده سلام: ولادة الشبرق الأوسط العديث، جريدة العياة، العدد العبادر بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٤.

⁽٢) راجع : جريدة الأهرام القاهرية ، العدد المبادر بتاريخ . ١٧ مارس ١٩٩٥ .

للمستقبل هن الحساب الواقعى « للفرص » و « المخاطر » والاستعداد لكافة السيناريوهات والبدائل ، إذ تتعدد « المستقبلات » بقدر ما نعمل على توسيع دائرة الفرص وبناء عناصر القوة الذاتية وتقليل المخاطر، وعدم الاستسلام لأوهام وأحلام اليقظة التي يروج لها أنصار الواقعية الجديدة . فشتان بين واقعية تقوم على فهم الواقع المتحرك وتسعى لتغييره تدريجيًا نحو الأفضل ، وبين واقعية تقوم على التمرغ في وحل الواقع والاستسلام للمكتوب !

حساب المثلثات الجديد .

ولكى نكون أكثر واقعية، بمعنى التبصير بالمضاطر التى تحملها ترتيبات ما بعد «التسوية السلمية» للصراع العربى – الإسرائيلى، فقد أشار شيمون بيريز – المهندس الرئيسى لاستراتيجية الشرق الأوسط الجديد – أن هناك ثلاث مثلثات يمكن أن تدخل إسرائيل طرفًا فيها بحكم الأوضاع الحدودية (۱):

(أ) المثلث الأول : المثلث الأردنى - الإسرائيلى - الفلسطيني، وهو مثلث وهو ما يطلق عليه مثلث على غرار «نموذج بلدان البنيولكس»، وهو مثلث بخل دائرة التشغيل بالفعل، باعتبار أن هذا المثلث يمثل الأضلاع الأقل مقامة في المنظومة العربية الراهنة (The least resistance area)، لتشغيل المشرق أوسطى الجديد!

(ب) المثلث الثانى: المثلث الأردنى - الإسرائيلى - المصرى،

(۱) راجع: خطاب بيريز الذى ألقاه في إنتتاح الاجتماع الثلاثي بعضور كريستونر والمجالي في الأردن.

وهو المثلث الذي تضغط أمريكا وإسرائيل لتكوينه، وكانت اجتماعات طابا الشماسية في أوائل فبراير ١٩٩٥ دفعًا في هذا الاتجاه، بحيث تكون العلاقة المصرية - الإسرائيلية هي الأساس، بون ربط مصر ببلدان عربية رئيسية أخرى،

(ج-) المثلث الثالث : مثلث الأردن - إسرائيل - سوريا، وهو المثلث الذي تأمل إسرائيل في إنشائه بعد التسوية المنتظرة مع سوريا لكي نسيطر على منطقة الهلال الخصيب في المشرق العربي وتعزل العراق غربًا،

وفي التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، يكاد يكون المثلث الأول مضمون وجاهز للتشغيل ، والفلسطينيون مجبرون على العمل في نطاقه في ظل ضعف الوضع العربي الراهن ، والأردن تسارع الضطى في هذا الاتجاه بضغوط أمريكية واضحة. ويبقى أمام إسرائيل المناورة بين المثاثين الثاني والثالث، بهدف عزل مصر عن سوريا، وعزل مصر عن منطقة المشرق العربي، وطالما أن إسرائيل هي طرف رئيسي وفاعل في كلا المثلثين، فهي تأمل استخدام مصر ضد سوريا وبالعكس، بعد تمزيق المجال الاقتصادي والسياسي العربي الموحد إلى «مثلثات» تكون إسرائيل أحد أضلاعها الفاعلة، وفي المقابل، دعونا نتساطي ما هي الرؤية الاستراتيجية أضلاعها الفاعلة، وفي المقابل، دعونا نتساطي ما هي الرؤية الاستراتيجية أحد أن يدعي أنه توجد رؤية استراتيجية واضحة في هذا الصدد، وإن كان البعض من الكتاب والمفكرين والسياسة قد اقترح تكوين مثلثات عربية في مواجهة «المثلثات الإسرائيلية»، وهي تحديداً:

- (أ) المثلث: السورى اللبنانى العراقى، لموازنة المثلث الأول: « إسرائيل فلسطين الأردن »، وتحييد آثاره السلبية فى منطقة المشرق العربى والهلال الخصيب، وقطع الطريق على إقامة علاقات لبلدان المثلث الأول مع بلدان الخليج . وغنى عن القول أن نجاح بناء هذا المثلث يتوقف بشده على حل مشاكل الصراع العراقى السورى، والوعى بطبيعة التحديات الاستراتيجية والوجودية الجديدة التى تستدعى الارتفاع فوق جراح ونزاعات الماضى .
- (ب) المثلث: المصرى السودانى الليبى، باعتبار أن هذا المثلث يشكل متصلا جغرافيًا ويشتمل على عناصر تكامل اقتصادى هامة .. كما أنه يفتح الطريق أمام مصر جنوبًا و(فى اتجاه أفريتيا) غربًا فى اتجاه الاتحاد المغاربى. وليس هناك من شك أن نجاح هذا المثلث يتوقف على حل المشاكل السياسية بين مصر والسودان ورفع الحصار الاقتصادى عن الجماهيرية الليبية، إذ أن استمرار الحصار على ليبيا هو حصار لمستقبل قيام هذا المثلث .
- (ج) المثلث : تونس المجزائر المغرب، وهو موجود شكلاً في إطار الاتحاد المغاربي، ولكنه غير موجود عملا نتيجة الارتباط المستقبلي لكل من تونس والمغرب باتفاقات للشراكة الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي، التي سوف تدخل حيز التشغيل عام ١٩٩٥. كما أن الوضع المجزائري، يعطل أي مبادرة جادة لإنشاء هذا المثلث، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الموقع الجغرافي الوسيط للجزائر في بناء هذا المثلث .

لعله يتضبح من هذا العرض، أن مشريعات بناء المثلثات العربية

الثلاث المضادة لمشروعات « المثلثات الإسرائيلية » ، تعطله الأوضياع الراهنة لكل من العراق ، وليبيا ، والجزائر .

هل يعتبر هذا محض صدفة في هذه اللحظة التاريفية الحرجة بالذات ؟! لعله كذلك في رأى أنصار «الواقعية الجديدة » ، وفقًا لنظرية هذا ما جناه أخي على نفسه! ولكن إذا تأملنا مليًا في تطورات حسرب الخليج الأخيرة وتداعياتها واسترجعنا خبرة ولادة النظام العربي الجديد بعد معاهدة سايكس – بيكو، والإصرار الأمريكي على تشديد العقوبات على العراق والجماهيرية الليبية رغم كل التنازلات، وعدم رغبة جهات أجنبية في تسهيل حل « المشكلة الجزائرية » في هذا التوقيت بالذات .. نشك كثيرًا في أن ما يحدث اليوم هو مجرد ثناج عشوائي لتداعيات الأحداث .. وليس وفق مخطط كوني ساهمنا نحن العرب – حكامًا ومحكومين – في إنجاحه بهذا الشكل المزري .

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن هذا الكتاب (*) يمثل صبيحة علمية أمينة محاولة لإعمال بعض «البصائر في المصائر العربية»، من خلال نظره استراتيجية مستقبلية، مستندة إلى التحليل العلمي الملتزم بقضايا المستقبل العربي الواحد .. دون تهوين أو تهويل ، يهدف بناء « واقعية جديدة » فاعلة وخلاقة .. وليست «واهمة » أو « مستكينة » .

ويناقش الفصل الأول من هذا الكتاب أزمة الفكر الاستراتيجي العربي وتخبطه في محاولة الوصول إلى « بوصلة هادية » تقود التحركات والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية . ويخلص هذا الفصل إلى تحديد بعض

بوائر الحركة المستقبلية التي تسمع للعرب بالخروج من « قوس الأزمة » والدخول في « قوس الأزمة » والدخول في « قوس النهضة » ، مع بدايات القرن الواحد والعشرين .

ويناقش القصل الثانى ، أطروحات مدرسة «الواقعية الجديدة»، ويشير إلى قصورها فى فهم حركة الواقع المحلى والإقليمى والدولى فى دينامية .. وحدود «درجات الحرية» المتاحة لصناعة جانب هام من مستقبلنا بعيدًا عن الإرتهان للأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة . ويخلص هذا الفصل إلى نزع صفة الواقعية عن تلك الأطروحات، ويوصف أنصار هذه المدرسة «بالراهنية» .. وليس « الواقعية » ،

ويعالج الفصل الثالث من هذا الكتاب الالتباس القائم في المناقشات والكتابات حول «السوق الشرق أوسطية»، باعتبار أن السوق الشرق أوسطية هي جزء من كل هو « النظام الشرق أوسطي الجديد » الذي يشكل معماراً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً متكاملاً ، يراد فرضه على المنطقة العربية، ويتطرق هذا الفصل إلى .. قمة الدار البيضاء » باعتبارها المؤتمر التأسيسي الأول لهذا النظام الشرق الأوسطي الجديد، وفقًا للرؤية التأسيسي الأول لهذا النظام الشرق الأوسطي الجديد، وفقًا للرؤية الإسرائيلية – الأمريكية، التي تضع « العربة الاقتصادية » أمام « الحصان السياسي » ، وتتعامل مع العرب باعتبارهم مجموعة من البلهاء أو المخوعين أو المستسلمين .

وأخيراً ، يعطى الفصل الرابع بعض الإشارات حول القواعد الجديدة السلوك الدولي وأنماط الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة .

وأملنا كبير في أن هذا الكتاب - على صغر حجمه - ينير طريقًا

ويزيل التباسات فكرية مهمة ويبدد أوهامًا .. ويفتح طريقًا لصناعة المستقبل بعزم وإرادة لا تلين بعيدًا عن « الواقعية الواهمة » والحماسيات الفجة التي تقفز فوق الواقع وتقود إلى الكوارث . ودعونا أخيرًا نتذكر قول الشاعر التونسى العربي الكبير أبو القاسم الشابي :

« ومن لا يحب صنعود الجيال

يعش أبد الدهر بين الحفر » .

الفصل الاول

حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي» نظرة مستقبلية

لن نحاول الخوض هنا في «بنية العقل العربي» وتجاويفه على نحو ما فعل محمد عابد الجابري في مشروعه الكبير حول «تكوين العقل العربي» وبنية العقل العربي» (١) كذلك سوف لن نتطرق إلى تلك المجادلات الفلسفية التي انطلقت بدءًا من أطروحات جان بول سارتر التي احتواها كتابه «نقد العقل الجدلي» (١٩٦٠)، حيث كان موضوع بحثه هو العلاقة العضوية بين التاريخ والمجتمع، كما بين الجماعة والفرد (٢)، وانتهاء بمؤلف محمد أركون

^{*} هذا الفصل في الأصل محاضره ألقيت في عمان - الأردن بدعوة من مؤسسة شومان في يوليو ١٩٩٤ ، ونشرت في مجلة المستقبل العربي في فبراير ١٩٩٥ .

١ - راجع: ثلاثية محمد عابد الجابري، تكوين المعقل المعربي (١٩٨٤)، بنية المقل العربي (١٩٨٠)، المقل السياسي العربي (١٩٩٠).

٢ - راجع:

⁻ J. P. Sartre, Critique de la Raison Dialectique, précédé de la question de Méthode (Paris : Gallimard, 1960).

حول «نقد العقل (التفكير) الإسلامي» (١٩٨٤) الذي يتصدى لتحليل ونقد «العقل التراثي» وامتداداته في منهاج التفكير لدى العقل العربي الحديث والمعاصر. (٢) محاولتنا هنا تقتصر على طرح أزمة وإشكالية ما يمكن تسميته «العقل الاستراتيجي العربي، ذلك «العقل» الذي تم اكتشاف أهميته مؤخرًا ضمن عملية إعادة الاعتبار إلى مفهوم «العقل» و«العقلانية» في الساحة الثقافية العربية بعد هزيمة حزيران (يونيو ١٩٦٧)، وانكشاف خواء الأيديولوجية العربية السائدة (٤) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

۱ - حول «العقل الاستراتيجي»

«العقل الاستراتيجي» هو «عقل جمعي» نو توجه مستقبلي وكوني بالضرورة، وبالتالي فهو يختلف عن «العقل العملي» (Practical reason) عند بعض مدارس التحليل السياسي ذات الطبيعة البراجماتية، وقد أشارت المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي العسربي الأول الصادر عن موسسة الأهرام في القاهرة عام ١٩٨٦ إلى التعريفات الضيقة لمفهوم الدراسات الاستراتيجية في الغرب (٥)، حيث يستخدم هذا المفهوم في

٣ - راجع:

⁻ Mohammed Arkoun, Pour une Critique de la Raison Islamique (Paris: Maisonneure et la Rose, 1984).

ع - راجع : جورج طرابیشی، «أصول نظریة العقل عند الجابری» الطقة الأولی،
 جریدة الحیاة، ۸ نوفمبر ۱۹۹۳.

ه - راجع : السيد يسين، «نحورؤية عربية للدراسات الاستراتيجية»، مقدمة تحليلية للتقرير الاسترايتيجي العربي الأول (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦).

الكتابات المتداولة ليكون مرادفا لدراسات الأمن المقومي التي تعنى بمصادر التهديد لأمن الدول وأنماط الصراعات بين الدول، وكثيرًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة الحرب والدراسات المرتبطة بالدفاع عمومًا (١). ثم تطور وتوسع مفهوم «الفكر الاستراتيجي» وأصبح يهتم بعمليات تجميع وتعبئة قوة وطاقات الدولة للحفاظ على قدرة مجتمع ما على البقاء وتحقيق طموحاته على الصعيد الدولي، على حد تعريف هنري كيسنجر(١).

وبهذا الصدد، يشير جون تشيبمان (John Chipman) - مدير الدراسات بالمعهد الدولى الدراسات الاستراتيجية في لندن - إلى «أن التفكير الاستراتيجي السليم يتطلب تقدير القوى الفاعلة محليًا وعالميًا على حد سبواء». وهذا يعنى أن أية رؤية استراتيجية هي «رؤية كونية» ومنظومية (Systemic) لنمط التطورات والتفاعلات بين القوى المحلية والعالمية في الأجلين القصير والمتوسط، وكذا المسارات الدينامية لصعود وهبوط فاعلية تلك القوى في الأجل الطويل. وبالتالي، فإن مشاكل «الحساب الاستراتيجي» تختلف نوعيًا عن مسائل «الحساب السياسي» في مجال العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأجلين القصير والمتوسط، ويدخل ضمن هذا «الحساب الاستراتيجي» (المستقبلي)

٦ -- راجع بهذا الصدد :

⁻ Clausewitz, On War (New York: 1943).

⁻ B. H. Liddel Hart, The British Way of Warfare (London: 1932).

٧ - راجع: المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي الأول ، مرجع
 سبق ذكره ،

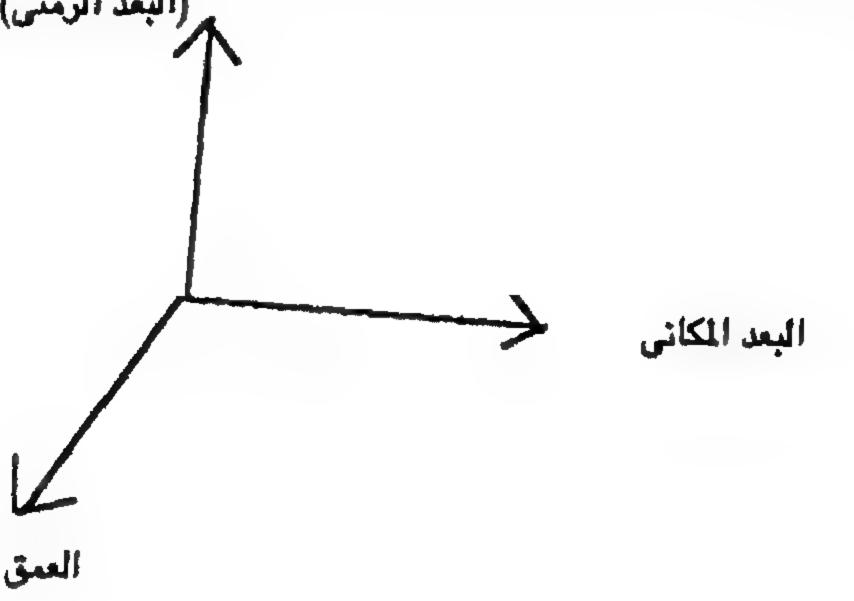
(Prospective analysis) تعليل تطور عناهس القوة بالمعنى (Social Cohesion) الاقتصادى والسياسى، ودرجة التماسك الاجتماعي (الصعيدين الإقليمي والدولي،

ودغم أن الأستاذ السيد يسين قد وضع عنوانًا للمقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي المعربي المثاني (١٩٨٧): «نحو صياغة خلاقة للعقل الاستراتيجي العربي»، فهو لم يوضح لنا عناصر وإحداثيات آلك «العقل الاستراتيجي العربي»، وبالتالي تميزه عن «العقول» الأخرى، وهكذا اقتصر الحديث في هذه المقدمة عن التحديات الجديدة التي يواجهها الفكر الاستراتيجي العربي، ولا سيما فيما يتعلق «باستراتيجية النهضة» في ظل عالم متغير يتسم بالتحولات الكيفية المتلاحقة. وإذا كان لنا أن نعوف إحداثيات ذلك «العقل الاستراتيجي» الذي نتحدث عنه، فيمكن لنا تعريفه بالاستناد إلى ثلاثة أبعاد (a three - dimensional space)، على النحو التالي (٨):

- (أ) الرؤية الكونية المكانية للعالم (طولا وعرضنا).
- (ب) الرؤية المستقبلية، بمعنى الرؤية الاستشرافية لتحركات عناصر ومقومات ومعاور القوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (البعد الزمني).
- (ج-) الرؤية بعمق، بمعنى النفاذ إلى الأعماق، أى إلى القوى الفاعلة والناهضة تحت السطح، وبالتالى فهم «دينامية» الأحداث، وليس فقط «ميكانيكيتها».

٨ - يهتدى هذا التعريف بكتابات مفكر التخطيط الفرنسي الكبير Pierre Massé

وبالتالى، يمكن توضيح أيعاد الرؤية الاستراتيجية بيانيًا على النحو التالى :



ولعل غياب «الرؤية الاستراتيجية» النافذة لدى دوائر النخبة وصنع القرار في الوطن العربي، وسيادة «العقلية الماضاوية» في التعامل مع القضايا الاستراتيجية والمستقبلية، هي التي دفعت بالمفكر المصرى أحمد كمال أبو المجد إلى القول بأننا : «أمة تُرى.. ولا تَرى» (١)، وبالتالي «مفعول بها.. وليست فاعلة» في «لعبة الأمم» ا. وهكذا تتضبح لنا أهمية بناء «العقل الاستراتيجي العربي» ليكون عقلا هاديًا لخرائط الملاحة الاستراتيجية المعقدة وسط عالم جديد يموج بالتحولات وتتلاطم فيه الأمواج. إن قوة هذا «المقل الاستراتيجي» تكمن في قدرته على التعامل مع «المحتمل» و«المتميع» تكمن في قدرته على التعامل مع «المحتمل» و«المتميع» (Fuzzy)، «والثابت والمتحول»، والمدبر

٩ -- جاء هذا القول في محاضرة ألقاها الدكتور أحمد كمال أبو المجد في مؤتمر
 المحامين العرب للنعقد في الدار البيضاء في مايو ١٩٩٣.

والمقبل معاً، إن هذا العقل الاستراتيجي» ينهض على «حدسيات المعالجة (heuristics) في عمس يتسم بعدم اليقين والاضطراب والغموض أحيانًا (١٠)، سعيًا للممكن والأفضل دومًا وفق خرائط ملاحية متغيرة، حيث يتوقف سلوك اللاعب الاستراتيجي العربي على استراتيجيات وتحركات اللاعبين الآخرين على طول رقعة الملعب التي هي العالم على اتساعه (١١).

كذلك يعسرف المنظر الاستراتيجي الأمريكي توماس شلنج (Thomas Schelling) «الاستراتيجية» على أنها «ليست معنية بالتطبيق الكفء للقوة، بل تتعلق أساساً بكيفية استغلال عناصر القوة الكامنة أو المحتملة» (١٢).

ويرتبط بذلك تحجيم إمكانات الخصام أو الطرف الآخر في صراع القوة، بما في ذلك «التأثير على سلوك الطرف الآخر في الصراع» (١٣). ويرتبط بذلك استخدام كل وسائل «الردع» (deterence)، ووالقهر»

١٠ راجع بهذا الصدد المؤلف الهام للدكتور نبيل على : المعرب وعصر المعلومات،
 سلسلة دعالم المعرفة» (الكويت : ١٩٩٤).

Ibid., P. 4. - 14

Ibid., P. 5. - 17

(Coercion)، ووالابتزاز» (blackmail) (١٤)، وبلاحظ أن إسرائيل تستخدم هذه الأساليب مجتمعة في صراعها مع العرب، في الماضي وفي الحاضر.

٢- بعض القضايا المنهجية في التحليل الاستراتيجي

يجدر بنا أن نطرح هنا بعض المفاهيم الأساسية التي تؤثر على نهج التفكير الاستراتيجي عمومًا، لما أن لها من انعكاسات هامة وخطيرة على تشكيل بنية «العقل الاستراتيجي العربي». ونود أن نشير فقط إلى قضيتين هامتين بهذا الصدد:

أولا : مسرورة التفرقة بين المدود «الجغرافية» والمدود «الجين - سياسية»

إذا كانت المدرسة الحديثة في الاستراتيجية تركز على الجوانب الاقتصادية، ولاسيما ضمان تدفق الامدادات من المواد الحيوية «ذات الطبيعة الاستراتيجية» (مثل النفط وغيره من الموارد الطبيعية)، فإن السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد تعتبر في صميم عملية بناء «الأمن القومي»، الذي لابد أن ترسم حدوده دوائر بعيدة عن «الحدود الجغرافية» للدولة (١٥).

الماضرات عن : Daniel Ellsberg سلسلة من الباحث الاستراتيجي الأمريكي Daniel Ellsberg سلسلة من الباحث الاستراتيجي الأمريكي The Art of Coercion : الماضرات عن : Schelling op. cit., p. 13, fn. cf. 6.

ه١ - راجع بهذا الخصوص : =

وعلى الصعيد العربي، فإن الحدود الچيو - بولتيكية (وكذا الچيو - القتصادية) لكل قطر عربي يجب أن تكون مجمل المنطقة العربية (أو ما يسمى العمق الاستراتيجي العربي)، فالأمن الاقتصادي والتكنولوجي العربي هو «أمن جماعي» بالضرورة. فإذا كان أحدًا لا يناقش اليوم الحدود الجغرافية السياسية لقطر عربي - في غياب مشروع واقعي وتدرجي للوحدة ينهض على أسس ديمقراطية - فإن تطابق الحدود الچيو - بوليتكية (والچيو - اقتصادية) مع الحدود الجغرافية للقطر العربي هي مفهوم خادع، ويقوض «مقومات البقاء» لذلك القطر العربي أو ذاك داخل حدوده الجغرافية داتها. وكما يقول جون تشبمان: «إن تهديدات الدول في منطقة الشرق الأوسط بحجب مصادر المياه، أو مهاجمة المنشأت الهيدروليكية هي جزء أساسي من الحسابات الاستراتيجية الإقليمية، إذ أن مصادر المياه السطحية والجوفية لا تحترم الحدود الدولية بالمعني المغرافي الضيق».

كما أنه أثناء «الحرب الباردة» كانت الحدود الهيد – بوليتكية لأوروبا الغربية تمتد من الحدود الغربية لروسيا حتى مضيق جبل طارق. بل إننا إذا أردنا أن ننظر للأمور من خلال رؤية أوسع وأرحب، يمكن التفرقة بين ثلاثة صنوف من الحدود:

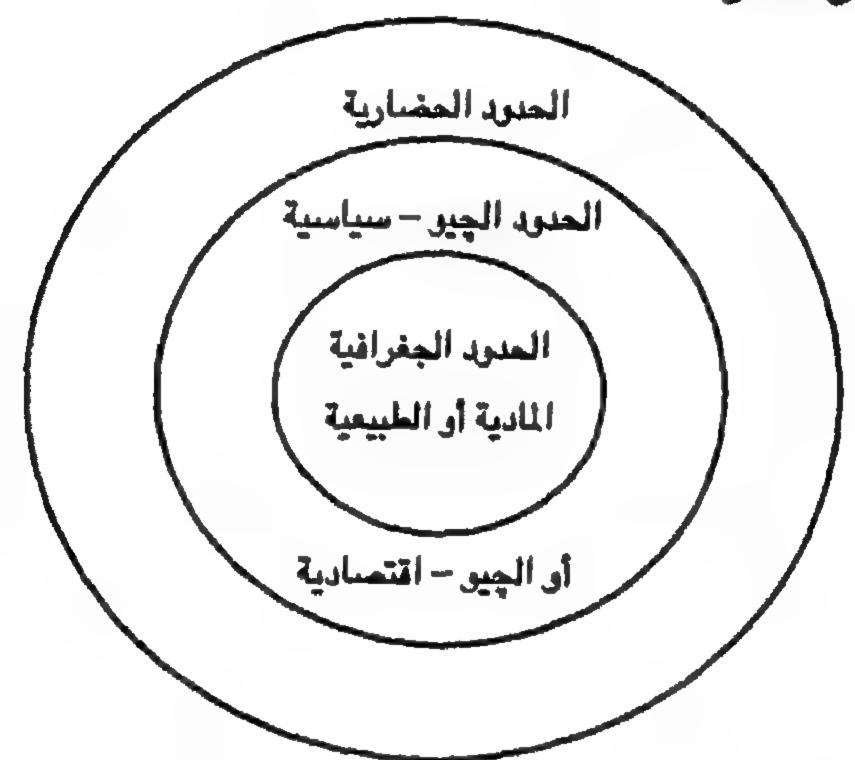
(أ) الحدود الجغرافية المادية للدولة.

⁼ Cf. J. Holsen and J. Waelloeck, "The less Developed countries and the international Monetary Mechanism; Proceedings of the A. E. A, vol. 66 (May 1972), and C. Fred Bergsten and L. B. resanse (eds.), World Politics and International Economics (Wahsington, D. C, Bookings Institution, 1975).

(ب) الحدود الچيو - سياسية (والچيو - اقتصادية).

(ج) الحدود الحضارية، حيث يمتد النفوذ (والإشعاع) الحضارى والثقافي إلى دوائر أبعد من دوائر الحدود «الچيو – سياسية»، التي يجرى تعريفها بشكل متغير حسب طبيعة «الزمن الاستراتيجي» أو «الحراك الاستراتيجي» ألاستراتيجي، الستراتيجي، (La mouvance Strategique) السائد،

ويمكن تبسيط هذه الرؤية «متعددة الدوائر» من خلال الرسم التوضيحي التالي:



ثانيا : مفهوم «الزمن الاستراتيجي» يمكن لنا التفرقة بين ثلاثة أنواع من «الأزمنة الحديثة» :

(أ) «الرّمن التقني» على حد تعبير عبد الكبير الخطيبي (المفكر المغربي الكبير)،

- (ب) «الزمن الثقافي»، حيث تسفه موجة فكرية معينة (ليبرالية، اشتراكية، فوضوية، عبثية، تراثية).
- (ج) كذلك يمكن الحديث عن «المزمسن الاسستراتيجي» الذى قد يمتد لجيل أو عدة أجيال حسب إيقاع التطورات، والتحولات في النظام العالمي، ويقاس «المزمسن الاستراتيجي بطول الموجة التاريخية، فيمكن، على سبيل المثال، التفرقة بين «الأزمنة الاستراتيجية» التالية في التاريخ العالمي المعاصر:
 - الفترة المتدة بين عام ١٨٧٠ حتى بداية الحرب العالمية الأولى.
 - فترة ما بين المربين : ١٩٢٠ -- ١٩٤٥.
- فترة المرب الباردة : ١٩٥٠ ١٩٨٩ (من يالتا إلى مالطا).
- فترة ما بعد المرب الباردة (تحت التشكيل) منذ عام . ١٩٩٠.

ويمكن إسناد فكرة «الزمن الاستراتيجي»، الذي يقاس يطول الموجة التاريخية التي تنور حول «محاور جغرافية معينة» وعناصر محددة للقوة، إلى المفكر الاستراتيجي البريطاني H. Mackinder في مساهمته الهامة: (المحاور المجغرافية للتاريخ)، التي قدمها في يناير عام ١٩٠٤ أمام الجمعية المجغرافية الملكية في بريطانيا (١٦)، إذ ترتبط رؤية ماكيندر «بتتابع

H. J. Mackinder, :The Geographical Pivot of histo- : راجع - ۱٦ ry," in the Georgrapical Journal, vol. XXIII, no . 4 (April 1904).

عناصر للقوة عبر التاريخ، وتمركزها في مناطق جغرافية معينة، يتحقق لها الاحتكار والغلبة والسيطرة على مقدرات الأمور على الصعيد العالمي لفترة ما، ثم تبدأ في الانحسار، ويمكن لنا إعطاء صورة تقريبية (وغير دقيقة) لتتابع بعض مقومات القوة عبر مسيرة التاريخ الحديث منذ القرن السابع عشر، على النحو التالى:

- (۱) القوة البحرية (Naval Power) التى كانت فاعلة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما ارتبط بذلك من كشوف جغرافية وسيطرة على الموارد الطبيعية في المستعمرات،
- (۲) «القوة المستاعية» (Industrial Power)، من خلال التطورات التكنولوجية في مجال استخدام البخار والكهرباء، التي ظلت فاعلة خلال القرن التاسع عشر،
- (٣) «القوة الجوية» (Air Power) التي كانت قوة فاعلة خلال الفترة ١٩٤٠ ١٩٤٥.
- Nuclear and Missile) القوة النووية والمساروغية (٤) القوة النووية المساروغية (٤) التى كانت القوة الفاعلة، خلال الفترة المتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات (١٩٤٥ ١٩٦٥).
- (ه) القوة التكنولوجية (Technological Power) التى أصبحت قوة فاعلة خلال الفترة ٧٠ ١٩٩٠، من خلال تسارع حجم ووتيرة المبتكرات التكنولوجية.
- (٦) القوة التجارية (Trade Power) التى أصبحت قوة فاعلة منذ نهاية الثمانينيات وسوف تمتد لسنوات طويلة قادمة.

ويلاحظ أن هناك تداخل بين فترات «فاعلية» كل عنصر من عناصر القوة، والتى تظل متواجدة بدرجة أو أخرى في مجمل حسابات «معادلة القوة» وفقًا للصفة «الغالبة» (Dominant) والصفة «المتنحية» (receding) كما يحدث تمامًا في علم «الأحياء». وتساعد الفكرة التي صاغها «ماكيندر» حول محددات «الزمن الاستراتيجي» على إرساء عمليات تصنيف «للحقب التاريخية» على أسس علمية أكثر رسوخًا ووضوحًا. كذلك يمكن بالاستناد إلى ذات التحليل، تحديد عناصر «متجه القوة» (The power - vector) على النحو التالي في العصر الحديث : (القاعدة الصناعية، القوة الجوية، القدرات النووية، التنظيم المجتمعي، القدرة على الاختراع والتطوير التكنولوجي، القدرة التصديرية).

وبالطبع تختلف «الأوزان» لكل عنصر من عناصر القوة حسب الأهمية النسبية لكل عنصر مع تطور دينامية الأرضاع السياسية والاقتصادية في العالم. وهذا يفسر بدوره صعود وهبوط «القوى العظمى» في تاريخ العلاقات الدولية (۱۷)، حسب امتلاك أو تأكل العناصر المختلفة للقوة مع مرور الزمن، وما لذلك من انعكاسات على الموازين الاستراتيجية الإقليمية والعالمية وعناصر «التفوق الاستراتيجي». وليس هناك من شك أن حجم السكان» و«مساحة البلد» تشكلان أحد عناصر القوة الكامنة لو تم ضربها في «متجه القوة» الرئيسي، أما إذا كانت عناصر متجه القوة

Paul Kennedy, Strategy and Diplomacy: 1870 - : حراجع ~ ١٧ - 1945 (London: Fontana Press, 1984), pp. 46 - 50.

الرئيسي غير متواجدة بشكل فعال، فإن «حجم السكان» و«مساحة البلد» لا يشكلان في حد ذاتهما عناصر مساعدة لبناء القوة.

٣-دوائر التحرك الاستراتيجي

بدأت الإرهاصات الأولى للفكر الاستراتيجى العربى في كلية أركان الحرب في مصر عند نهاية الأربعينيات، عندما كتب صلاح نصر مع كمال الحناوى مؤلفًا مهمًا عن استراتيجية الصراع في منطقة الشرق الأوسط قبل قيام الثورة، بعنوان «الشرق الأوسط في مهب الربيح» عام ١٩٤٩، ثم عبر جمال عبد الناصر في مؤلفه فلسفة المثورة (١٩٥٤) عن تلك الرؤية الاستراتيجية الأولية على النحو التالى:

«وذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الأسلاك السائكة التى تخطط حدود الدول تفصل وتعزل، ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف، وكيف» (١٨)، ثم يسترسل ليقول:

«واستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة من الدوائر، لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا، إن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، أمتزج تاريخنا

١٨ -- راجع: جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (القاهرة: طبعة هيئة الاستعلامات)،
 ٩٠٠ -- ١٨ -- ١٨ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠ -- ١٠٠ -- ١٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ -- ١٠٠ --

بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها، أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أهريقية شاء لنا القدر أن تكون فيها، وشاء أيضًا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد ؟ » (١٩).

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ.. فليس عبنا أن بلدانا في جنوب غرب أسيا يالصق الدول العربية وتشتبك حياته بحياتها »(٢٠).

وإذا كانت «الدوائر الثلاثة» للتحرك الاستراتيجى العربى، كما حددها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات، تمثل بدايات التفكير الاستراتيجي العملى على الصعيد العربي، فإن التطورات والتحولات التي طرأت على العالم منذ ذلك الحين تستدعى إعادة تحديد ورسم دوائر الحركة الاستراتيجية في ظل أرض تتسم بالوعورة المستقبلية، وليس مناك من شك أن «المدائرة العربية» هي الدائرة الأولى والحيوية الحركة، رغم كل المحاولات التي تبذل لاختراقها وتقويضها، وهي دائرة تحتاج لقدر كبير من إعادة التأسيس والتفعيل في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

ويبقى بعد ذلك الخيار بين الدوائر والروابط الجديدة المطروحة أمام العرب للحراك المستقبلي، وهي على وجه التحديد:

۱۹ – المبدر نفسه، س ۸۸،

٢٠ -- المبدر نفسه،

- (۱) «المدائرة المتوسطية»، حيث أنه مطروح حاليًا تكوين فضاء اقتصادى متوسطى عربى، تشارك فيه بلدان الجنوب الأوروبى وفرنسا، وقد تم عقد اجتماع لوزراء خارجية «بلدان النواه» في الأسكندرية في الثالث من يوليو / تموز ۱۹۹٤، ضم البلدان الأتية : مصر، المغرب، تونس، فرنسا، ايطاليا، أسبانيا، تركيا، اليونان، البرتغال، الجزائر. وسوف يمتد «التجمع المتوسطى» ليشمل كل البلدان العربية المطلة على الشاطئ الشرقي المتوسط في المستقبل.
- (۲) «المدائرة المشرق أوسطية»، التي تسعى إسرائيل جاهدة لإنشائها بحيث تضم إلى جانب بلدان المشرق العربي، تركيا وإسرائيل وإيران في المستقبل، وتفضى إلى إنشاء منطقة تبادل تجاري حر (أو ما يسمى «السوق الشرق أوسطية»). وقد أفاض شيمون بيريز في شرح مقومات هذه الرؤية في مؤلفه الذي أسماه «الشرق الأوسط الجديد» (New Middle East).
- (٣) والدائرة الآسيوية»، حيث توجد بلدان آسيوية ناهضة يمكن أن ترتبط بعلاقات تعاون اقتصادى وتكنولوجي وسياسى وثيق مع البلدان العربية. وتشمل تلك الدائرة عددًا كبيرًا من المبلدان الآسيوية الإسلامية : أندونسيا، ماليزيا، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، كما يمكن أن تضم تلك الدائرة «الصين» التي أصبحت عملاقًا اقتصاديًا، وكذلك سنغافورة، والهند. وبالتالى، فهي في حقيقة الأمر دائرة «آسيوية —

إسلامية» بالدرجة الأولى، ويلاحظ أن «دائرة باندونج» التي تشكلت عام ٥٥٥، هي أقرب ما تكون إلى تلك «الدائرة الأسيوية».

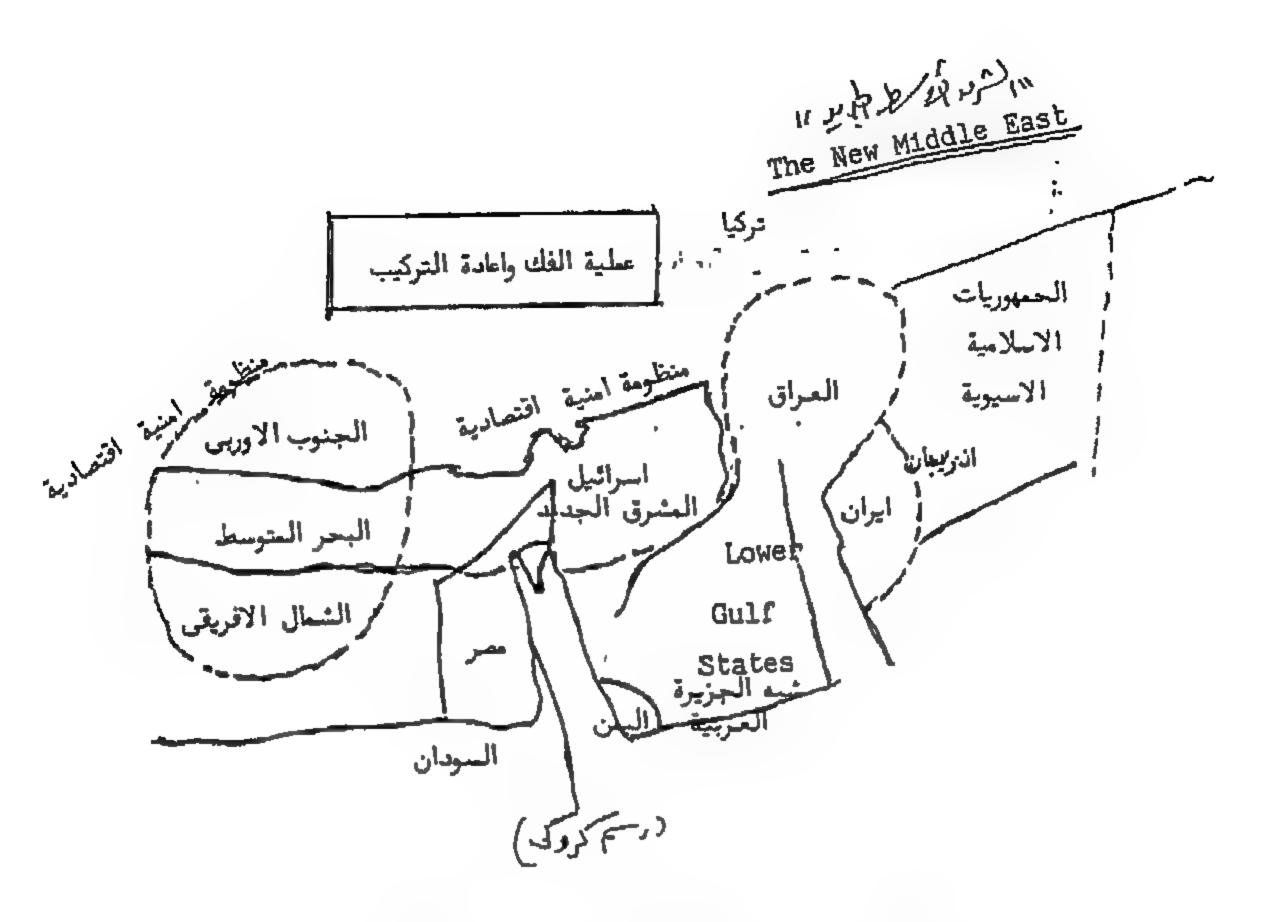
وحول «الدائرة المتوسطية»، يشير الكاتب الصحفى صلاح الدين حافظ إلى أن هناك مشاكل حول طبيعة علاقة العرب المستقبلية بتلك الدائرة (٢١)، فإذا كانت المسألة سوف تقتصر على خلق «فضاء اقتصادى» مشترك على ضفتيى المتوسط يساعد على التنمية ونقل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة، فتعتبر تلك الدائرة دائرة هامة من دوائر الحركة المستقبلية للبلدان العربية تفضى إلى تعاون متكافئ ومتوازن بين الأطراف المشاركة (خاصة بلدان الجنوب الأوروبي)، ولكن المشكلة تكمن في مفاهيم وقضايا «الأمن» التي قد يطرحها الجانب الأوروبي، وما قد نتج عنها من معوقات لفكرة القومية العربية ومشروعها الوحدوى، ومحاولة فصل «المغرب» عن «المشرق» العربي.

أما الدائرة «المشرق — أوسطية»، التي يروج لها الاستراتيجيون الإسرائيليون، فما هي سوى إحياء لدعوات تكررت في الماضي منذ الخمسينيات كمشروع مضاد لمشروع النهضة والتوحيد العربي، وكان هدفها دوما تذويب العرب في ظل ترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية أوسع تلعب فيها تركيا وإيران وباكستان أدورا رئيسية وحاكمة، وتكتسب هذه الدعوة معنى استراتيجيًا جديدًا في أعقاب حرب الخليج وانهيار

٢١ -- راجع : مبلاح الدين حافظ، «العروبيون والإسلاميون وحوار البحر المتوسط»،
 الأهرام، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٤،

التوازنات الاستراتيجية في المنطقة العربية، وحيث توجد هندسة جديدة «للفك والتركيب» في النطقة العربية، بحيث تلعب إسرائيل دوراً قائداً ومسيطراً في ظل الترتيبات الشرق – أوسطية الجديدة، وليس هناك من شك، أن هناك محاولات محمومة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط. وتتلخص سيناريوهات «الفك» و«إعادة التركيب» على النحو التالي :

- (أ) بناء تجمع اقتصادى سياسى يضم إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن على غرار نموذج «بلدان البنيلوكس»، وبالتالى تمزيق منطقة المشرق إلى كيانات سياسية ومجالات اقتصادية متمايزة.
- (ب) فصل بلدان «مجلس التعاون الخليجي» عن الإطار العربي، ودمجها في إطار منظومات اقتصادية وأمنية جديدة، قد تشمل إيران في المستقبل وتمتد لتشمل بعض جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية،
- (ج) دمج «بلدان المغرب العربي» مع الفضاء الاقتصادى المتوسطى، وعزلها سياسيًا واقتصاديًا عن بلدان المشرق العربي،
- (د) إقامة تنسيق اقتصادى سياسى وأمنى بين مصر وإسرائيل يمهد لإنشاء «السوق الشرق الأوسطية»، مع ملاحظة أنه توجد حاليًا منطقة تبادل تجارى حر تجمع بين تركيا وإسرائيل.



وفي إطار المخطط الإسرائيلي، يهدف إنشاء التجمع الاقتصادي والثلاثي، بين إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن إلى خلق توازنات استراتيجية جديدة في منطقة المشرق العربي، من خلال السيطرة على والخط التجاري، الحيوى (Vital trade - route) الممتد ما بين «غزة» على البحر المتوسط إلى شط العرب (۲۲).

وبالتالى فإن المطروح حقًا فى إطار «الدائرة الشرق - أوسطية»، ليس مجرد التطبيع مع إسرائيل، بل تطويع منطقتى المشرق العربى والخليج للمخططات والرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية.

۲۲ - راجع : حسين حجازى، «ترازن جديد على الطريق ما بين غزة وشط العرب»، الحياة، ٥/ ١٠/ ١٩٩٣ .

أما الحديث عن «الدائرة الأسيوية»، أو ما يمكن تسميته «الرابطة الشرقية / الإسلامية»، فإنه لا يستقيم إلا إذا فهمنا الدور المستقبلي لمنطقة أسيا في إطار التوازنات الاستراتيجية الجديدة في القرن القادم، وحيث تتشكل محاور جديدة للقوة (New axis of power)، ولذا فإننا سوف لخصص القسم القادم لتحليل أبعاد وأهمية «خط القوة الجديد» في آسيا.

وبالتالى، فإن «المفاضلة الاستراتيجية الأولى» أمام العرب هى بين الدائرة «المتوسطية» والدائرة «الشرق أوسطية»، أما «الدائرة الآسيوية» فهى ليست موضع مفاضلة أو منافسة مع الدوائر الأخرى، بل هى دائرة «تكميلية» لابد من بناء الجسور معها لأنها تشكل خط من خطوط الحياة المستقبلية للمنطقة العربية،

٤- «خط القوة» الجديد في آسيا

كثر الحديث في الآونة الأخيرة على أن القرن القادم (القرن الواحد والعشرين) هو «القرن الآسيوي»، إذ تحتل القارة الآسيوية (ولا سيما منطقة شرق آسيا) موقعًا متميزًا في البنيان المعماري الجديد لعصر «ما بعد الحرب الباردة» (۲۲)، «فخلال الثمانينيات، قادت منطقة شرق آسيا العالم في مجال المبتكرار الفنية التي دشنت عصر اقتصادي جديد، وظهرت اليابان

٢٢ - راجع بهذا الخمس :

James A. Baker III, "America in Asia: Emerging Architecture for A Pacific Community", Foreign Affairs, Winter 91/1992.

كتوة اقتصادية عظمى، وحققت الاقتصادات الصناعية الجديدة في كوريا الجنوبية وتايوان وهونكونج وسنفافورة نمواً سريعًا يستند إلى تكنولوجيا متقدمة (٢٤)، وتحولت المعين تدريجيًا إلى عملاق اقتصادى تبلغ حجم تجارته الخارجية نحو مائة مليار دولار، وها هي ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند تحقق تقدمًا اقتصاديًا كبيرًا وتصبح «نمورًا جديدة» في حلبة السباق. كما بلغت الاستثمارات الأسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٩٠ مليار دولار هي مجمل الاستثمارات الأمريكية في منطقة أسيا (٢٠)،

وإذا كان البنيان المعمارى الأمريكى (الاقتصادى والأمنى) يرتكز في أسيا – أساسًا – على اليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا والفلبين وتايلاند واستراليا، بهدف «الحفاظ على منافذ تجارية ومنع صعود أى قوة مهيمنة وحيدة أو قيام تحالف معاد للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها»، على نحو ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق (٢٦). وقد لمح ريتشارد نيكسون في كتابه «اقتناص الفرصة السابق (٢١)، وقد لمح ريتشادر عام ١٩٩٢، أن التحدى الجديد النادى تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل هو إمكانية نشوء محور جديد اللقوة (New Axis of power) يمتد من الصين شمالا مرورًا بجمهوريات

٢٤ – المعدن تقسه،

ه٢ - المعدر نفسه،

٢٦ – المعدر نفسه،

آسيا الوسطى الإسلامية حتى إيران، ثم وصولا إلى بلدان المشرق العربى والمخليج. وتكمن عناصر قوة هذا المحور في أنه يمثل «متصل جغرافي» (Geographical continum) ويحوى بين جنباته كتلة بشرية هائلة وموارد واحتياطيات غزيرة الطاقة، كما يضم طاقات تكنولوجية وقدرات نووية عالية.

ولعل هاجس نيكسون لم يكن من قبيل الوهم أو المغالاة، فنحن سوف نشهد تدريجيًا تكون عناصر مثل هذا المحود الجديد للقوة ليصل إلى حافة المنطقة العربية. وتمثيل «العراق» ومنطقة «الخليج» بوابة العرب المستقبلية نحو «آسيا الجديدة»، في كافة تحولاتها وتشكيلاتها. فإذا فشلنا نحن العرب في الارتفاع فوق جراح وماسي «حرب الخليج»، ولم ننجح في إعادة اللحمة بين منطقة الخليج والعراق، من ناحية، وبين بقية أجزاء الوطن العربي، من ناحية أخرى، فسوف نفقد البوابات والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، وسوف تتحول «منطقة الخليج» و«العراق» باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، وسوف تتحول «منطقة الخليج» و«العراق» المشرق والمغرب) مع خطوط القوة الجديدة في آسيا.

وليس سرًا أن إسرائيل تسعى الآن جاهدة لكى تكون هى بوابة الميابان (وربعا المعين) إلى منطقة الشرق الأوسط الجديد، حيث يكون للعرب دورًا هامشيًا وملحقًا، ولقد كشفت مؤخرًا مصادر المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن الصين وإسرائيل تتجهان إلى تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها

العسكرى، وإنهما وقعتا مؤخرًا اتفاقًا للتعاون التكنولوجي المشترك في عدة مجالات، من بينها «الفضاء والإليكترونيات (٢٧). كذلك سبقتنا إلى إسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى «الإسلامية» وأقامت معها علاقات اقتصادية وفنية وسياسية وثبقة. ولا غرو في ذلك، لأن إسرائيل تمتلك رؤية استراتيجية كونية ومستقبلية، وتسعى لفتح القنوات وبناء الجسور مع كل محاور القوة في النظام العالمي الجديد «تحت التشكيل». كذلك سعت إسرائيل مؤخرًا إلى بناء علاقات وثبقة مع المهند (البلد الآسيوي الكبير والصاعد) بعد فترة طويلة من العلاقات الفاترة، في الوقت الذي بدأت تضعف فيه العلاقات الهندية – العربية التي كانت أقوى العلاقات منذ فترة باندونج في منتصف الخمسينيات.

وهكذا ففى الوقت الذى يفقد فيه العرب تحالفات هامة مع «بلدان قارية» فى آسيا (الصبين والهند)، تكتسب إسرائيل مواقع جديدة فى تلك البلدان، فى غياب رؤية استراتيجية عربية لا ترى سوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار اتحاد السوفييتى وبلدان المعسكر الاشتراكى، وهكذا يعانى «العقل الاستراتيجى العربى» مما يمكن تسميته «قصر النظر» (Myobia) و«عمى الألوان» (٢٨).

۲۷ – راجع :جریدة الأهرام القاهریة، العدد الصادر بتاریخ ۱۰/ ۱۰۰/ ۱۹۹۳.
 ۲۸ – تجدر الإشارة هنا إلى أهمیة الدراسات ذات الطابع الاستراتیجی التی قام بها الأستاذ أمین هویدی (وزیر الدفاع ورئیس المخابرات العامة الاسبق فی مصر)، ونخص

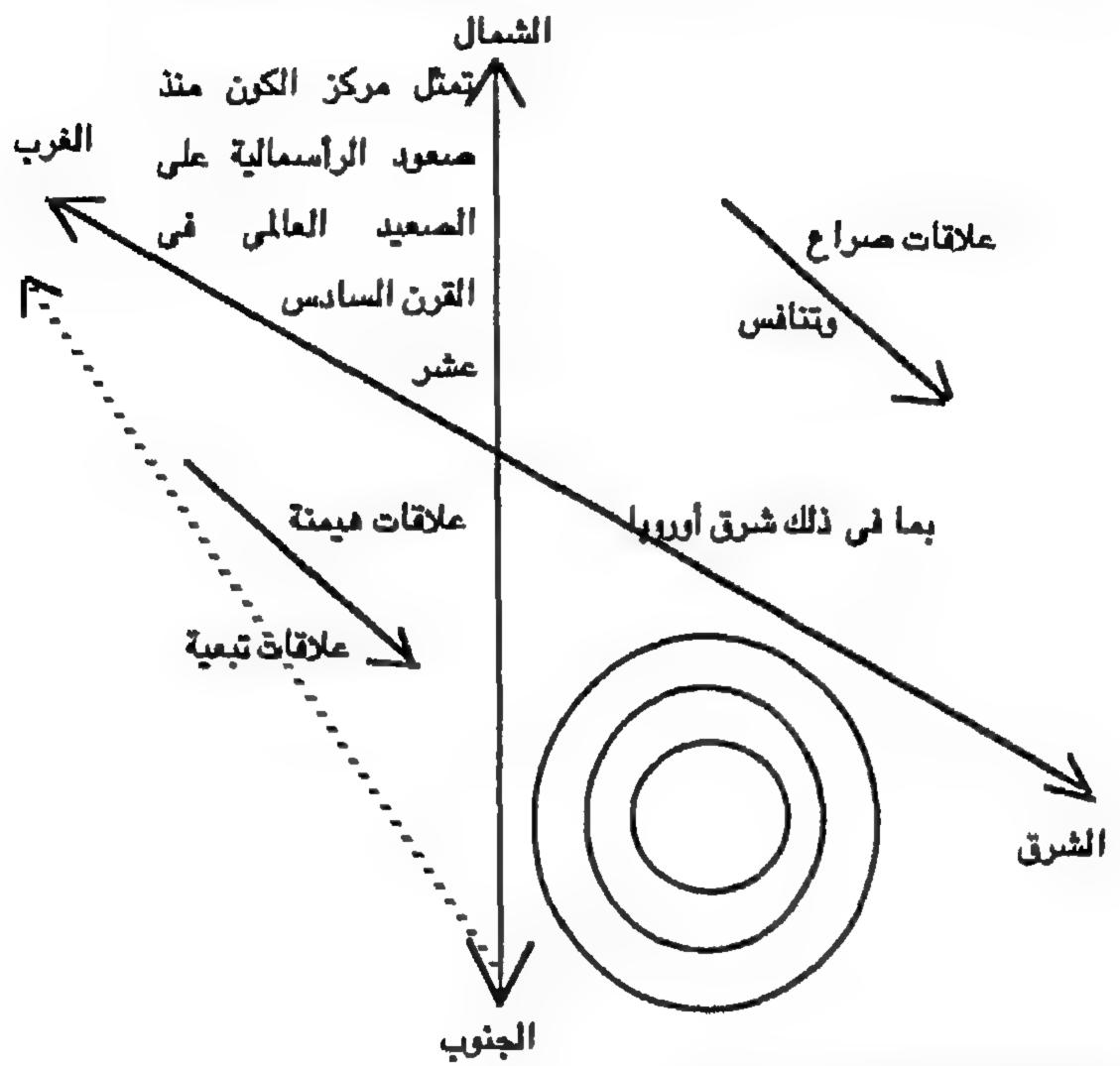
الأستاذ أمين هويدى (وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الاسبق في مصر)، ونخص بالذكر:

⁻ الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي.

⁻ المسراع العربي- الإسرائيلي من الردع التقليدي إلى الردع النووي.

⁻ كيسنجر وإدارة المسراع الدولي.

وعلى أية حال، يمكن لنا تلخيص الصورة الكلية لعلاقات الصراع، والتنافس، والتحالف على الصعيد العالمي، على النحو التالي:



علاقات تحالف « استراتیجی » علی غرار تجربة (باندونج " ومجموعة الـ ۷۷)

ومتكافئة مع أطراف «الدائرة المتوسطية» أو «الدائرة الأسيوية»، في غياب إطار للتكامل الاقتصادي العربي يحافظ على الدينامية الاقتصادية للمنطقة

العربية ويتفادى سلبيات «التجزئة الاقتصادية» الراهنة. وأن يتم ذلك سوى من خلال دعم نسيج المصالح الاقتصادية المشتركة فيما بين الأقطار العربية، وإقامة مجلس جديد للإنماء والتعاون الاقتصادى العربي يقوم بترشيد مبادرات التعاون والتنمية الاقتصادية العربية فيما بين منظمات العمل الاقتصادى العربي المسترك المصابة بالشلل والإزدواجية وعدم الكفاءة.

يبقى لنا أن نؤكد على أهمية أن يدخل العرب «عصر المعلومات» ويجتازون عتبة «التكنولوجيا المتقدمة» (High - tech Frontier)، دون أن يفقدوا خصوصيتهم الثقافية ورؤيتهم للمصير العربى المشترك في ظل كونية طاغية وغاشية. عندئذ فقط، يستطيع العرب أن يخرجوا من «قوس الأزمات» ويدخلون «قوس النهضة».

الفصل الثاني

مدرسة الواقعية العربية الجديدة: حدودها وآفاقها

أولاً: في الفرضيات والمفاهيم*

في واحدة من أكثر الصياغات علمية وأقلها ابتذالاً في إطار موجة والواقعية العربية الجديدة»، يقيم د. محمد السيد سعيد مقابلة بين والعقل الأيديولوجي» ووالعقل العلمي» في أعقاب حرب الخليج الأخيرة : وإذا كان الأيديولوجي» ووالعقل العلمي» في أعقاب حرب الخليج الأخيرة : وإذا كان هناك درس يعلو على كل دروس أزمة الخليج، فإنه يكون تحديدا ضرورة أن نطوى سريعًا صفحة والعقل الأيديولوجي» المغلق بكهوفه وسراديبه، وإنكاره الواقع فوق الأرض وتحت الشمس. وما هزم في أزمة الخليج هو تحديدًا هذا العقل أو اللاعقل» (۱)، ووريما يكون البرود العاطفي أحد أشكال التحيزات الكامنة في الدعوة إلى «عقل علمي» وبحث علمي للوقائع والاختيارات الكامنة في الأصل معاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية في فندق الكارلتون في بيروت بتاريخ ٧ أبار / مايو ١٩٩٣ ، ونشرح في مجلة المستقبل العربي ، عدد يوليو ١٩٩٣ ،

١ - محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي أزمة الغليج ، ص ٨ .

الحقديقية» (٢) ويرى د. سعيد أن التحدي الأساسى الذي يواجهنا، هو كديف : «نجعل التيار الأساسى من الفكر العربي يقبل تلقائيًا صياغة أطروحاته محررة من أسر الهوى الايديولوجي» (٣).

ونموذج آخر الموجة الجديدة اكتابات مدرسة «الواقعية الجديدة» ، ماكتبة الدكتور سعد الدين إبراهيم، إذ يقول: «لعل ما حدث لجيوش صدام «المليونية» في حرب الخليج هي التجسيم الدرامي لنظام عربي عاش في زقاق التاريخ، وتمرس بطريقة حياتها، ثم خطر له أن يغامر بالخروج من الزقاق دون أن يدرك قواعد السير أو القيادة في الطريق العام، وبون أن يفهم إشارات المرور ، لقد كانت جيوش الجهل تسبح في الظلام» . ويضيف الكاتب: «يقبع سكان الزقاق (العرب) يمارسون اللعب أو العبث في زقاقاتهم الأليفة لعدة سنوات أو عقود من الزمان إلى أن يظهر قائد أو مغامر جديد يكون قد نسى ما حدث لآخر مغامر قبله فيحاول الخروج من الزقاق ويقابل المعير نفسه. وذلك هو حالنا طوال المائتي سنة الأخيرة من محمد على ومروراً بأحمد عرابي وعبد الناصر وانتهاء بصدام حسين» .

خلاصة القول إنه من العبث التصدى للنظام الامبريالي أو الدولي الجديد بجبروته وتفوقه، فالكاتب لم يفرق بين محمد على وأحدد عرابي وعبد الناصر وصدام حسين ، فالكل في رأية مغامرون لا يعرفون قواعد السير في ظل نظام المرور العالمي .. ويمفهوم المخالفة ، يكون القادة الآخرون من

٢ – المندر تقييه ،

٣ -- المندر نفسه ،

«نوى الحصافة والكياسة » في التاريخ العربي الحديث هم رمز الواقعية وقمة العقلانية ،

وعلى صعيد آخر، سطر قلم كاتب صحفى عربى فى عموده اليومى ما يلى : «لم يعد المواطن العربى يتمنى تلك الأمنيات القديمة، لقد سلم أمره لله وقرر أن يكون بدون أمنيات وأن يعيش فقيراً على مستوى الأفكار والطموحات والآمال.

لقد تمنى وآمن وباضل وخاص المعارك الشرسة وصبر ثم ماذا كانت النتيجة،

كانت فى منتهى البؤس ا ضع الخريطة أمامك وتأمل فيها جيدًا، فماذا ستجد ؟

هل ستجد غير ذلك العربى الخائف من يومه وغده! إنه خائف حتى من نفسه وعلى نفسه! .

إذن لا جدوى من كل تلك الأحلام والطموحات والآمال والحماس والإيمان والمناقشات والإصرار على الذهاب إلى زمن العروبة .

لقد ثبت أننا كنا على خطأ، وأننا كنا نخرف ونهدر أعمارنا وطاقتنا.

إن كل مدينة عربية تضبحك الأن على من يحمل فوق ظهره عروبته وأحزانه وأحلامه .

ما أكثر المدن التي فجعتني وصدمتني وهزمتني وأيقظتني على حقيقة مروعة إي (٤).

٤ - أنظر : صالح الحاجة، د بطاقة » جريدة الصبياح (الترنسية) ، ٢/٢/٢/٢ .

تلك هي عينة متفاوتة المستوى لنوعية التفكير «الواقعي» العربي الجديد الذي يسبول منطقتنا العربية هذه الأيام، ويبرر أنصار مدرسة «الواقعية الجديدة» في الفكر والسياسة العربية مواقفهم على أنها لاتنبع من المفاضلة بين «السيء والإسوأ» . ولكن دعونا ندقق ونتأمل بدرجة أكبر في النهج الفكرى والسلوك السياسي لمدرسة «الواقعية الجديدة» لكي نتحقق من كون هذا النهج «واقعيًا» حقاً، وما هي حدود تلك الرؤية الواقعية، وإلى أين تقود ؟

وبادئ ذى بدء يبدى لى أن هناك قدرًا كبيراً من الالتباس حول عدد من الفرضيات والمفاهيم المرتبطة بما يسمى مدرسة «الواقعية الجديدة» فى الفكسر والسياسة العربية التى بدأت تكتسب بعض الرواج فى أوساط دوائر صديع القرار والمثقفين وعامة الشعب فى أعقاب حرب الخليج الأخيرة .

فلا بد لنا من أن نستوضيح الغروق والفواصل المميزة بين «الواقعية» و «الراهنية» ، وما يمكن أن يطلق عليه مجازًا «الوقوعية» (٥) ،

ويشير د، كلوفيس مقصود بهذا الصدد إلى الالتباس القائم بين «الواقعية» وما يسميه «الوقعية» إذ يفرق مقصود بين واقعية «حقيقية» تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع والمستجدات الدولية والإقليمية دون افتقاد «البوصلة» الهادية و «المرجعية القومية»، من ناحية، وبين واقعية «مزورة» تقوم على تهميش الذات والاستسلام للواقع والإعلان عن عجزنا الكامل عن ممارسة تقرير المصير (۱).

۵ -- كلمة «الوقوعية» هي من صياغة الزميل جميل مطر، الخبير والمحلل السياسي
 المسرى،

٦ - أنظر: جريدة المياة، العدد الصادر بتاريخ ٥/١/١٩٩٢ .

ومن ناحية أخرى، يقع أنصار الواقعية الجديدة فى نوع من داراهنية التى لاتفرق بين ما هو «آنى» أوما هو «ظرفى»، من ناحية، وبين ما هو «آنى» أوما هو «ظرفى»، من ناحية، وبين ما هو «آت» أو مستقبلى، من ناحية أخرى، ومعظم الكتابات تميل إلى القول إن مصير العالم قد حسم مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي لآجال طويلة قادمة لصالح زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن «هوامش الحركة التاريخية» المتاحة أمام العرب قد ضاقت نهائيًا، إن لم تكن قد تلاشت، ونسى هؤلاء أن التوازنات الراهنة للقوى على الصعيدين العالمي والإقليمي هي توازنات قلقة وغير مستقرة، وبلغة علم الاقتصاد هي توازنات «مؤقتة» (Unstable) و «غير مستقرة» (Unstable) .

ولا تغيب تلك الحقيقة عن دوائر التفكير الاستراتيجى في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الحديث عن «النظام الدولى» وكأنه نظام واضح المعالم، وله قواعد سلوك مستقرة هو قول ينفيه شلزنجر (-Singer (singer) – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق – في مقال نشر له حديثًا في مجلة (Foreign Policy)، إذ يقول : «لقد صاغت إدارة بوش عبارة «النظام العالمي الجديد»، فإذا كانت تعنى أن النظام العالمي قد تغير بشدة فهي سليمة تمامًا. أما إذا كانت تعنى أن نظامًا عالميًا جديدًا سيحل، يتسم باستقرار جديد، فهي طوباوية في غير محلها. فالنظام العالمي في المستقبل سيرتد إلى النظام العالمي الذي كان قائمًا قبل عام ١٩٣٩، وسوف يتسم بسيرتد إلى النظام العالمي الذي كان قائمًا قبل عام ١٩٣٩، وسوف يتسم بسيراسات القوة والمنافسات القومية والتوترات العرقية» (٧).

James Schlesinger, "New Instabilities, New Priori- - بنظر - ۷ ties." Foreign, Policy, no 85 (Winter 1991 - 1992).

ولعل حجم التوبرات والصراعات التي نشأت في أعقاب ماسمي بنهاية «الحرب الباردة» و «نهاية التاريخ»، و «نهاية الأيديواوچيا» هما من الحدة والعنف والاتساع في بقاع عديدة من العالم، مما ينبّئ بأننا في ظل عالم جديد «تحت التشكيل» ولم تستقر معالمه بعد (Meta Stable)، ومن حقنا أن يكون لنا دور، نحن العرب، في تشكيل هذا العالم الجديد .. على الأقل لدرء المخاطر التي تحيط بالمستقبل العربي، إن لم تكن لنا القدرة على النتزاع أية مكاسب .

إن تشكيل صورة المستقبل وقواه الفاعلة وتوازناته الجديدة هي عملية دينامية ومستمرة، وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الارتكان إليها والاتكال عليها لفهم تطورات وتجليات المستقبل على الصعيدين العالمي والإقليمي، وقد سبق لروبرت جيتز (Robert Gates) المدير السابق للمخابرات المركزية في عهد بوش أن شبه الموقف بلعبة الشطرنج، وأن الشكل النهائي للمستقبل والتوازنات يتوقف على تحريك القطع بواسطة اللاعبين الأساسيين والمحتملين، ويوضح بريجنسكي بدوره أن الكثير حول معالم نظام « ما بعد الحرب الباردة » سوف يتوقف على الإجابة على عدد الأسئلة المحورية التي سوف يتحدد في ضوئها مصير العالم الجديد:

١ - كيف ستحدد أوروبا نفسها ؟ وكيف ستكون شكل علاقاتها
 المستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

٢ - كيف سيصبح الشكل النهائى للتحرّلات الاقتصادية والسياسية
 فى روسيا ؟

٣ - كيف ستنظم منطقة المحيط الهادى نفسها ؟ وتحديدًا، هل ستنهض اليابان بدور بارز يتوافق مع قوتها الاقتصادية ؟ وما هو الموقف المحتمل للصين ؟

٤ - كيف سيتحقق السلام في الشرق الأوسط ؟ (^) .

وبالتالى هناك الإمكانية الفعلية والواقعية للانتقال من نظام دولى تقوده الولايات المتحدة بشكل منفرد إلى عالم متعدد الأقطاب، مكون من كتل قوية متنافسة، ويأتى التحدى الرئيسى النظام الدولى المؤقت الذى نتج عن حرب الخليج وسقوط وتحلل الاتحاد السونياتي من منطقة الشرق الأقصى والبا سفيك، إذ يشير الخبراء والمحللون الاستراتيچيون إلى أن الصين بحلول عام ٢٠٠٠ سوف تلحق بالولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واليابان كواحدة من القوى الاقتصادية القيادية الكبرى من العالم، وأن كوريا (الموحدة أو غير الموحدة) يمكن أن تصبح قوة نووية، وأن الهند يمكن أن تصبح قوة نووية، وأن الهند يمكن أن تكون قوة نووية وقوة مهيمنة في جنوب أسيا (١٠).

ويستخلص بريجنسكى دون مواربة النتيجة الطبيعية لتحليله الواقعى، إذ يؤكد «ما لم تول أمريكا مزيدًا من الاهتمام لأوجه الضعف الداخلى فيها، فإن نظامًا عالميًا جديدًا مناوئًا قد يظهر في مطلع القرن التالى، وإذا ما حدث ذلك فإن أوربا الموحدة واليابان الدينامية اقتصاديًا سيتوليان مسئوليات سياسية وعسكرية كبيرة» (١٠).

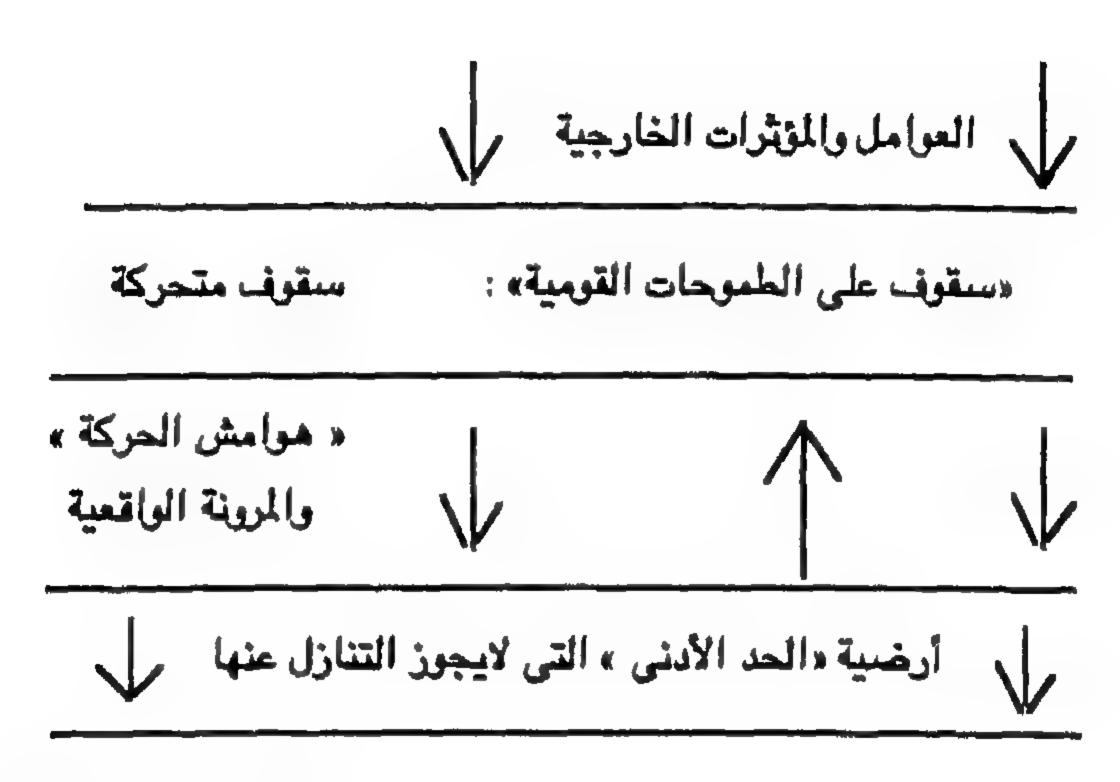
Zbigniew Brzezinski "Selective Global Commit - انظر: - ۸ memt" Foreign Affairs, vol. 70. no. 4 (Fall 1991).

٩ – المندر تقييه ،

١٠ - المبدر نفسه ،

وناتى الآن إلى بيت القصيد: ما هو المطلوب منا تحديدًا، في ظل الرؤية «الوقعية الجديدة» ؟ هل الأنحناء للعاصفة حتى تمر .. أم الانبطاح على الأرض تماماً لكي تدوسنا عربة المنظام الدولى الجديد الجرارة ؟

نعم تجاوز الزمن مرحلة الشعارات الجوفاء والحماسيات وموجة الطموح القومى الطوباوى الجامح (Unbounded idealism) التى سادت المنطقة العربية فى الخمسينيات والستينيات. وإذا كان المطلوب منا «واقعيًا» أن نحد «سقوفًا» متحركة لطموحاتنا القومية فى التحرر والوحدة والنهوض والعدل الاجتماعى فى هذا العالم المتوحش والجامح والمفتقد التوازن، فهل لنا، بالمقابل، أن نطالب بتحديد أرضية (Floor) تشكّل أرضية الحد الأدنى المرونة الواقعية التى تتمسك بمتطلبات الحد الأدنى من الوجود والنهوض العربى المشترك، حتى لا ننزلق إلى «الوقوعية» ذلك المنزلق الذى ليس له قرار (Bottomless Sink) . ويمكن لنا تصوير الحركة بين السقوف وأرضية الحد الأدنى على النحو التالى:



الانزلاق إلى « الوقوعية »

ثانيا: هل نصن «عرب» ،، أم شرق أوسطيون» ؟
تأرجح مفهوم «النظام الإقليمي» طوال التاريخ المعاصر منذ بداية القرن العشرين بين تصورين (١١) :

۱ - تصنور عربى يؤكد على «نظام إقليمى عربى»، يربط هذا النظام بعملية النهوض القومى، وبأن تحقيق «الوحدة القومية» للأمة العربية هى عملية معضده ومكملة لعملية الاستقلال القطرى .

٢ - تصور نظام إقليمى يرتكز إلى مفهوم «الشرق أوسطية»، وهو ليس مجرد مفهوم «جغرافى» بل «سياسى»، أراد الاستعمار من خلاله ربط المنطقة المسماة «شرق أوسطية» بقيادة الغرب أثناء الحرب الباردة، لمواجهة الاتحاد السوفياتى ،

وبمزيد من التأمل نجد أن «التاريخ المعاصر للمنطقة ما هو في النهاية سوى تاريخ الصراع بين هذين المشروعين» (١٢).

ولقد شهدنا خلال الآونة الأخيرة، إحياء متزايدًا لمفهوم «الشرق أوسطية» في العديدمن الكتابات السياسية والاقتصادية حول المنطقة العربية. إذ يشير الكاتب والمفكر المصرى لطفى الخولى في مقال حديث إلى «العروبة أو القومية العربية تسجن نفسها وتقيدها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا إذا لم تنفتح بأسلوب واع محسوب الخطى مع كل ما في إقليمها الشرق أوسطى من حضارات وثقافات وهويات وأسواق، وتتبادل معها المصالح والمنافع» (١٦) ، ويدال على ذلك بقوله : «إن مشاكل ندرة المياه في

١١ - انظر: محمد سيد أحمد ، «القومية ، والشرق أوسطية» الأهرام -- ١٩٩٣/٢ ،

١٣ - انظر: لطفى المُولى، «عرب؟ نعم ولكن شرق أوسطيين أيضاً! » الحياة ١٣/٥/٢٠ ، من ١٣ ،

إقليم الشرق الأوسط – على سبيل المثال – ونزع أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية وبيواوجية التى انتشرت في المنطقة وخفض التسلح التقليدي، ومواجهة التلوث البيئي من غير المتصور أن ينفرد النظام العربي وحده بحلها لأنها تتصل اتصالاً عضوياً بكل بلد في إقليم الشرق الأوسط عربياً كان أو غير عربي، بمعنى أن العربي هو أيضاً بحكم الجوار أو المصالح أو المثقافة شرق أوسطى في الوقت نفسه، (١٠).

ويخلص من حديثه إلى القول: «ليست القضية «نظامًا عربيًا» أو نظامًا إقليميًا شرق أوسطى» وإنما القضية هي في هذا «و» ذاك معًا، من خلال قواعد واليات محددة تقوم على ممارسة مبدأ الاعتماد المتبادل».

ولاشك أن كل هذا المديث مرتبط بقرب حدوث تسوية سياسية المعراع العربى – الإسرائيلي، إذ إن تصعيم جدول أعمال وطبيعة موضوعات البحث المطروحة في إطار المحادثات «متعددة الأطراف» تتمحور تحديدًا حول عناصر بناء نظام « شرق أوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادي تلعب فيه تركيا وإسرائيل وإيران أدوارًا هامة وحاسمة .

ويرتبط بهذا التصور أن الصورة القادمة للوطن العربي هي مجموعة من الدوائر المتعددة والمستقلة التي يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية والتقانية (١٥) ، وأن «السوق العربية» التي تقوم على

١٤ -- المعدر تفسية. (التشديد من عندنا)

١٥ - انظر: لطفى الخولى، دالتظام العربى والنظام الشرق أوسطى: الموروث والرهن والآتى ،» المحياة ، ٢ / ٢ / ١٩٩٢ .

مصالح متبادلة ومتوازنة بين جميع الأطراف هي «البديل الواقعي، المكن والضروري للوحدة الطوباوية ومشروعاتها المغامرة» (١٦) ويذهب بعض المحللين الغربيين إلى دفع هذا التصور إلى مداه بالقول إن وضع الوطن العربي في المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينية «كمجموعة من البلدان التي يربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك» (١٧) ،

وليس سراً أن فريقًا من الخبراء الأوربيين يعمل في المفوضية الأوربية في بروكسل على بلورة سيناريوهات التعاون الاقتصادي الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وفقًا المفهوم «الشرق أوسطي» تلعب فيه اسرائيل وتركيا أدوارًا مركزية، ربما يساعد في المستقبل على الاندماج بشكل مواز في «الفضاء الاقتصادي» (Economic Space) المتوسطي الأوربي، ومن بين أهم الأفكار المطروحة ضمن هذه السيناريوهات «الشرق أوسطية»:

الرابيد واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين دول البنيلوكس الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ).

١٦ – ألمبدر تفييه .

Bernard Lewis. "Rethinking the Middle East." - ۱۷ – ۱۷ Foreign Affairs (Fall 1992), p. 101

٢ – اقامة منطقة للتبادل التجارى الحربين مصر وفلسطين واسرائيل والأردن وابنان وسوريا في حدود العام ٢٠١٠، وأن تقيم كل منها تيادلاً حراً مع أوروبا ومع غالبية دول حوض البحر الأبيض المتوسط في مرحلة لاحقة.

٣ – إنشاء «سلطة مياه نهر الأردن» كسلطة مشتركة بين سوريا والأردن وفلسطين واسرائيل من أجل تحسين استغلال واقتسام المصادر المائية للنهر (١٨).

وتعتبر «المفاوضات المتعددة الأطراف» هي الآلية الفعّالة لإنشاء مثل هذا النظام الشرق أوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادى، الذي يهدف إلى إرساء الضمانات الموضوعية للعملية السلمية وضبط الصراعات والنزاعات في المنطقة من خلال خلق شبكة من المضالح المتبادلة والترتبيات الأمنية المشتركة.

وكما هو معروف تغطى «المحادثات متعددة الأطراف» عددًا من المجالات الحيوية: المياه، البيئة، التنمية والتعاون الإقليمي، الأمن، والحدّ من التسلّع، وفي إطار هذه المحادثات يتم وضع تصورات للنظم الوظيفية (Sub كية وفي إطار هذه المحادثات يتم وضع تصورات للنظم الوظيفية (Systems -) الجديدة التي سوف يتشكّل منها «نظام شرق أوسطي» جديد على حساب النظام العربي (١١)، وتعتبر «لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي»

۱۸ - انظر: أوروبا تتصور التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، الحياة، الملحق الاقتصادي ، ۱۱ / ۲ / ۱۹۹۳ .

١٩ - انظر: محمد السيد سعيد، « هل يمكن إنشاء نظام للأمن والتعاون في الشرق
 الأوسط » الحياة ، الملحق الاقتصادى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢ ،

من أهم اللجان التخطيطية للنظام الشرق أوسطى الجديد في إطار المحادثات متعددة الأطراف، إذ يتم من خلال هذه اللجنة وضع مشاريع مستقبلية للربط بين بلدان المنظومة والشرق أوسطية» الجديدة في مجالات: شبكات الطرق والمواصيلات، شبكات الكهرياء، التبادل التجاري، المشروعات السياحية المشتركة ، المشروعات الإنمائية، والعلم والتقانة. ويتم استبعاد إيسران فسي الوقت الحالي من هذه المخططات التوجيهية «بينما يوجد دور قيادى ومهيمن لإسرائيل في كل هذه المخططات والترتبيات، ولإعطاء فكرة مبدئية فقط عن تلك التصورات المستقبلية، تشير دراسة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في إطار منطقة حرة لتجارة تجمع مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والكيان القلسطيني،، واسرائيل، إلى أن الصادرات المجمعة لتلك البلدان ستكون حوالي ٣٠ بليون دولار عام ٢٠١٠، تكون حصة اسرائيل منها ٥٠ بالمئة (٢٠) . وهناك دور مركزى آخر لتركيا في مجال إدارة واقتسام الموارد المائية، حيث تتحكم تركيا بمنابع مياه الفرات ودجلة بعد إنشاء «سد أتاتورك» وغيره من السدود، ومن خلال مشروع دانابيب المياه» الذي تقدمت به منذ مدة .

Eberhard Rhein, Future Cooperation Belween the: - Y- Mashrak Countries and Israel in the Trade Field: Blue Print for the Early 21st Century (Brussels. 1993. Under Press).

وبالتالى، فإن الإشكالية الجديدة المطروحة على العرب اليهم وغدًا مع تحديات «الشرق أوسطية»، خاصة في وقت «سوف تكون الأسوار المحيطة بالمنطقة العربية أسوار منخفضة بل قد تكون قد زيلت في بعض المواقع : تركيا استباحت حدود وفضاء العراق في المنطقة الكردية، وتقبض على صمامات مياة الفرات وبجلة. وايران تريد أن تلعب دورًا مركزياً في إطار الترتيبات الأمنية الخاصة بمنطقة الخليج العربي على حساب نظام الأمن العربي الجماعي نحو ما تبين في أعقاب إعلان دمشق، واسرائيل يتم التفاوض معها كنولة جوار» (٢١) .

ويرى بعض الكتّاب أن التداخل بين «المنطلق القومى العربي» و «الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثّل التحدى في أيهما أقدر على توظيف الآخر» (٢٢)! . وإذا لم يعد هناك مفر من التعامل مع ترتيبات « شرق أوسطية » معينه، أو ليس هذا أدعى إلى التمسك بكافة أشكال وآليات ومؤسسات العمل العربي المشترك وإعطائها دفعة جديدة من الحياة والحيوية تحسبًا لكافة المخططات « الشرق أوسطية» القادمة، وحتى تكون هناك رؤية عربية لسبل الحفاظ على الهوية العربية من الزوال والنظام العربي من الاضمحلال؟! إذ إن هناك خطر أن تنوب «الوحدات القطرية» في ترتيبات اقتصادية وأمنية وبيئية تتعامل مع البلدان العربية فرادى، وكوحدات ترتيبات اقتصادية وأمنية وبيئية تتعامل مع البلدان العربية فرادى، وكوحدات

۲۱ -- انظر : جمیل مطر ، د دعرة مستحیلة لتأسیس نظام عربی جدید » الحیاة ، ۷ / ه / ۱۹۹۲ .

٢٢ - انظر : سيد أحمد، « القومية » .. والشرق أوسطية » ، مرجع سبق ذكره

منفصلة، لايربطها ضابط ولا رابط. مطلوب إنن أن يتم تكثيف الجهود الفكرية والمؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) لكى نشارك فى صنع مستقبلنا بدل أن يصبح «مقرر سلفًا» لآجال طويلة قادمة. مطلوب أن تتضافر الجهود لكى تضيق الفجوة المتزايدة يين «الوجدان العربي» الذى يرفض الكثير مما يجرى، وبين «العقل العربي الجديد» الذى ينظر إلى الأمور بواقعية مفرطة وأحيانًا مفرطة. ذلك هو التحدى الذى يواجهنا فى التسعينيات حتى لاندخل القرن الواحد والعشرين أسرى مخططات تعيد تركيب كيمياء البشر والموارد والعقل والوجدان فى وطننا العربي.

الفصل الثالث

، سوق شرق أوسطية ، أم ، نظام شرق أوسطى ، ؟ ا

١ - مقدمات لايدمنها:

منذ أن انطلقت الدعوة إلى «السوق المشرق أوسطية»، وما يسمى «باقتصاديات مرحلة السلام» والنبرة التفاؤلية وأحيانا التبشيرية، تغلب على المعديد من الكتابات. وفي أحوال كثيرة، كان الضباب أسبق على الرؤية. ولقد تركزت الكتابات والسجالات خلال الفترة الاخيرة على قضية «السوق المشرق أوسطية» ومخاطرها ومحاذيرها، وكأنها الكل وليست الجزء في إطار ترتيبات سياسية واستراتيچية أوسع نطاقاً وأكثر شعولاً لمنطقة المسرق العربي. إذ أن المطروح حقا ليس «السوق المشرق أوسطية» وإنما نظام أشعل وأعم هو «المنظام المسرق أوسطى المجديد،» بمكوناته السياسية والاقتصادية والاستراتيچية والثقافية. فإن غابت عنا هذه الحقيقة المؤلية، غابت عنا حقائق أخرى هامة.. ونكون قد انهمكنا في الحديث عن الجزئيات وأهملنا الكليات.

ويتبادر على الفور السؤال التالى: هل الترتيبات الشرق أوسطية

الجديدة قدر محتوم ؟ نعم يتعامل البعض، من المفكرين والكتاب والساسة في بلادنا، مع الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة وكأنها قسدر مكتوب وقضاء لايصد ولا يرد ! بالطبع، لا أحد ينكر أن هناك رسومًا هندسية لمعمار جديد لمنطقة الشرق الأوسط التي تشمل مصر وإسرائيل وبلدان المشرق العربي، يعيد صدياغة المقومات الاقتصادية والسياسية والمفاهيم الأمنية والركائر الثقافية للنظام الإقليمي العربي الذي تبلور غداة الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه «العملية التاريخية» الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. هل هي من صنعنا، أم مغروضة علينا قسرا ؟ وما هي الغرص المتاحة لبلورة موقف عربي موحد لتقليل الخسائر والمغارم في الأجلين القصير والمتوسط ؟ تلك تساؤلات هامة ومصيرية، ولكن تظل الإجابات عنها باهنة أو معلقة، بل في أحوال كثيرة .. نجد أن هذه التساؤلات غير مطروحة أصلا ! .

وإذا ما سلمنا بأن المفاوض العربي (والنظم العربية عموما) لاتملك سوى النذر اليسير من «أوراق التفاوض»، فإن أية مباراة حقيقية يكون لها حل يسميه علماء الرياضة Mini - MAX ، بمعنى أنه، في نهاية المباراة، يحصل الطرف الأقوى على أقصى ما يستطيع ويرتضى الطرف الأضعف بالحد الأدنى من مطالبه، وإذا كانت إسرائيل تعرف جيدا أقصى ما تريد، فهل يعرف العرب (مفاوضين وحكامًا ومفكرين وشعوبًا) ماهو الحد الأدنى يجب ألا يتم التنازل عنه في أية تسوية قادمة في كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية ؟!

وبالتالى، فليس هذاك شىء اسمه «تقليل الخسائر» و «تعظيم الكاسب» فى أن واحد بالنسبة لأحد أطراف المباراة التفاوضية، ولكن يكون لأية مباراة حل «توازنى» يحقق أقصى مكاسب للطرف الأقوى مع احترام الحد الأدنى من مطالب وطموحات الطرف الأضعف، ولذا لابد من وجود حد أدنى من التكافؤ النسبى بين أطراف التفاوض (مع اختلاف درجات القوة) بما يسمح بالوصول إلى ما يسميه البعض، «حلا وسطًا للصراع»، وفق التعبير الدارج فى قاموس السياسة اليومية، أما إذا أنعدم التكافؤ (أو انعدمت أوراق المساومة)، فلا توجد «مباراة» أصلا، ولايبقى سوى القسر والإملاء من طرف على آخر ،

إن عنصر الجدة الوحيد في الصراع العربي - الإسرائيلي هو أنه أصبح كلا الطرفين متنعين إنهما غير قادرين على نفي الآخر نفيًا مطلقا بقوة السلاح، وإنه لابد من إدارة الصراع بأشكال أخرى: سياسية، واقتصادية، وثقافية. وإذا فإن القائلين «بانكسار» أو «انحسار» المشروع الصهيوني، إنما يتحدثون فقط عن انحسار الجانب العسكرى المطلق من المشروع الصهيوني إذا كانوا صادقي القول. وقد عبر شمعون بيريز - وزير خارجية إسرائيل - عن هذا التحول في المشروع الصهيوني، وانعكاسات خارجية إسرائيل - عن هذا التحول في المشروع الصهيوني، وانعكاسات التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى في الأماكن البعيدة، التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى في الأماكن البعيدة، من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلو مترا من مركز وجودنا. فالمطلوب

اليوم ليس حدودا قابلة للدفاع... بل أبعادا قابلة للدفاع . ويكلمات أخرى، علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة» . هكذا تكلم شمعون بيريز مصمم هندسه «الشرق الأوسط الجديد» ، دون أن يلف أو يخفي شيئا في التوجه الجديد للرؤية الإسرائيلية الجديدة لمفهرم الأمن ،

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة تقوم على توظيف شبكة ومنظوم جديدة من الترتيبات السياسية والاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» «الأمنية»، دون الاقتصار على المفهوم التقليدى والضيق للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية فقط. فلقد تجاوزت إسرائيل عقلية «الجيتو» و «الاقتصاد المحاصر» لكى تنتقل إلى مرحلة الهجوم الاقتصادي والسياسي على صعيد مجمل المنطقة العربية، وهي في ذلك تحاول استخدام » اتفاق غزة – أريحا» كمدخل لهذه العملية الهجومية الواسعة، وتحويل «الكيان الفلسطيني الناشي» إلى جسر العبود المنطقة العربية، وهذا هو «الثمن الحقيقي» السلام الذي يطالبنا البعض بعدم مناقشة شروطه ومراميه وتداعياته وإلا اصحبنا حكما في معسكر «الرافضين السلام»!

ليس هذاك من شك أنه من حق إسرائيل، وساستها ومفكريها، أن يحددووا رؤيتهم للمستقبل في إطار ما يروجون له على أنه «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يجد القارئ تحليلاً واضحاً وضافياً له في كتاب شمعون

بيريز الذى صدر مؤخرًا بهذا العنوان. ولكن أين نحن من تلك الرؤية الإسرائيلية التى تتبناها اليوم منظمات بولية وإقليمية هامة. هل نقتصر على إبداء بعض الملاحظات الفنية المحدودة، أو نقف عند مستوى كتابة بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميمات العملاقة المطروحة اليوم على الساحة، أو نختلف فقط على مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشرق أوسطى الجديد ؟ أم نطرح رؤية كاملة بديلة تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والطموحات العربية، في إطار رؤية جديدة ؟ تلك هي بعض التساؤلات المميرية التي تظل الأجوبة عليها حائرة، والأوراق مختلطة، والمفاهيم ملتبسة .

لكن نقطة البدء هي الإقرار بأن السلام الشامل والعادل لايقوم على القسر والإجبار والإملاء، وإنما ينهض على مفهوم «المصلحة المتبادلة» وفقا لإرادات حرة لأطراف متكافئة، فنحن العرب أصحاب حق، وبدوننا لاينجع أي ترتيب أو تصميم من التصميمات الراهنة لأنها ليسب قدرا مكتوبا، ولأن المستقبل ليسس لوحا محفوظا يكشف عنه الستار، بل هو «عملية دينامية» مستمرة لنا دور أساسي في صبياغتها وتحديد معالمها وفقا لرؤيتنا، حتى في أكثر لمظاننا ضعفا ،

كذلك، فإنه ليس هناك مفهوماً واحداً أو وحيداً «للسلام»، كما يحاول البعض أن يوهمنا. بل هناك مفاهيم متعددة وأشكال مختلفة لأية تسرية تعكس علاقات القوى، وغياب أو وجود الرؤى الاستراتيجية لأى

طرف من أطراف النزاع. فهناك أكثر من شكل من أشكال السلام، وفقا لمضمون «التسوية» التي يتم إبرامها .. وبالتالي فإن قبول أو رفض بعض ترتيبات «السلام» الراهن، إنما هنو في الحقيقة قبول أو رفض لمفهوم «تسوية» من نوع معين ، وليس له علاقة بالمفهوم المطلق أو المجرد للسلام .

٢ - السلام وسيناريو هات المستقبل .

جاء في دراسة حديثة أعدتها المجالس القومية المتخصيصية في مصر بعنوان : «الاستراتيجية المصرية في مواجهة تحديات السلام» :

«إن الزعم بأن السلام يعنى السيادة الإسراتيجية لإسرائيل على المنطقة أو محو الهوية العربية أو فتح الباب أم الغزو الثقافي الصهيوني، أو التفوق الاقتصادي الكاسم على البلاد أو استلاب الثروة العربية، كل هذه المزاعم تعكس فقدان الثقة في الذات العربية، حيث أن اسرائيل ليست ذلك الغول والعملاق والعالم العربي ليس ذلك القزم الهزيل والحقيقة غير ذلك» (ص ٣) .

ومثل هذه الصياغة النموذجية لغريق من المفكرين والاقتصاديين في مصر وعدد من البلدان العربية، تطرح بدورها العديد من التساؤلات: ما هي الحقيقة إذن ؟ وهل تلك الحقيقة حقيقة «ساكنة» تتعلق بمعطيات اليوم أم حقيقة» دينامية «متعلقة بالتصورات والتوقعات والمخططات المستقبلية، وكيف لاتصبح إسرائيل ذلك «الغول والعملاق» وكيف لايتصول الوطن العربي (ككيان اقتصادي وسياسي) إلى قزم وكيان مهمش في المستقبل ؟!

وحول «السيناريوهات المحتملة للمستقبل»، تشير الدراسة ذاتها إلى أربع سيناريوهات محتملة حول مستقبل المنطقة العربية في مرحلة «مابعد السلام» على النحو التالى:

السيناريو الأول: «سيناريو الهيمنة الإسرائيلية» وترى الدراسة أن هذا السيناريو ضعيف الاحتمال جدًا، «حيث أن حقائق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسكان تبقى في جانب البلدان العربية».

السيناريو الثاني : «سيناريو العلاقات العادية» ، بمعنى أن تصبح إسرائيل دولة عادية في المنطقة شأنها شأن أي دولة أخرى في العالم. وتعترف الدراسة بأن احتمال هذا السيناريو ضعيف نظرا للتطلعات الخاصة لإسرائيل في المنطقة والحساسيات النفسية والثقافية بين دول المنطقة .

السيناريو الثالث : «سيناريو النفع المتبادل»، بمعنى «أن يتحقق النفع المشترك لكل من البلاد العربية وإسرائيل نتيجة للسلام والتعارن المشترك بينهما»، وتحدد الدراسة «النفع» الذي سوف يعود على البلدان العربية، وفقا لهذا السيناريو على النحو التالي (۱) :

١ - ترجيه جزء أكبر من موارد المنطقة العربية الأغراض التنمية على
 حساب نفقات الدفاع ،

٢ - توسيع نطاق المنتجات العربية عن طريق التصدير إلى العالم الخارجي «باستخدام البنية التصديرية المتاحة لإسرائيل، وسوق المنتجات الإسرائيلية بفتح الأسواق العربية إليها».

١ - المرجع نفسه ، ص ٢ .

٣ - تعميق التقدم التكنولوجي للمنطقة .

السيناريو الرابع : «سيناريو المهيمنة العربية»، بمعنى أن تتحول إسرائيل إلى دولة صغيرة غارقة في «محيط عربي» ، وبالتالي يتم تحجيمها وتهميشها ،

ومن الواضح أن «السيناريو الثالث»: «سيناريو النفع المتبادل» هو السيناريو الأساسى الذي تروج له الدراسة، باعتباره السيناريو الأكثر «واقعية» «والأكثر» «عقلانية»، ورغم ذلك تطالب الدراسة في توصياتها «بألا تكون ترتيبات الشرق أوسط الجارية بديلا للعلاقات العربية – العربية أو على حسابها» (٢). وهنا تكمن كل المعضله ؟ إذ لم يهتم أحد بدراسة وتحليل الإشكاليات بعيدة المدى المتعلقة بطبيعة التناقضات الحادة التي يمكن أن تنشأ بين ما يسمى «سيناريو النفع المتبادل» بين إسرائيل والبلدان العربية في المجال الإقتصادي، من ناحية، وبين تقوية وتدعيم وتعزيز العلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية – العربية، من ناحية أخرى، وكيف يمكن الحيوله دون أن يتحول «سيناريو النفع المتبادل» الذي يجرى التبشير به في أكثر من مكان وموقع إلى إضعاف وتهميش للعلاقات والتشابكات الإقتصادية العربية – العربية والميسة – العربية ا

ونحاول هنا تقديم رؤية متواضعة في مجال توضيح المخاطر والمحاذير التي تلوح في الأفق، تتجاوز الدعوات التبشيريه المتفائلة والمقولات التطمينية التي لاتطرح طبيعة التناقضيات القادمة ولا تقدم رؤية لسبل

٢ - المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

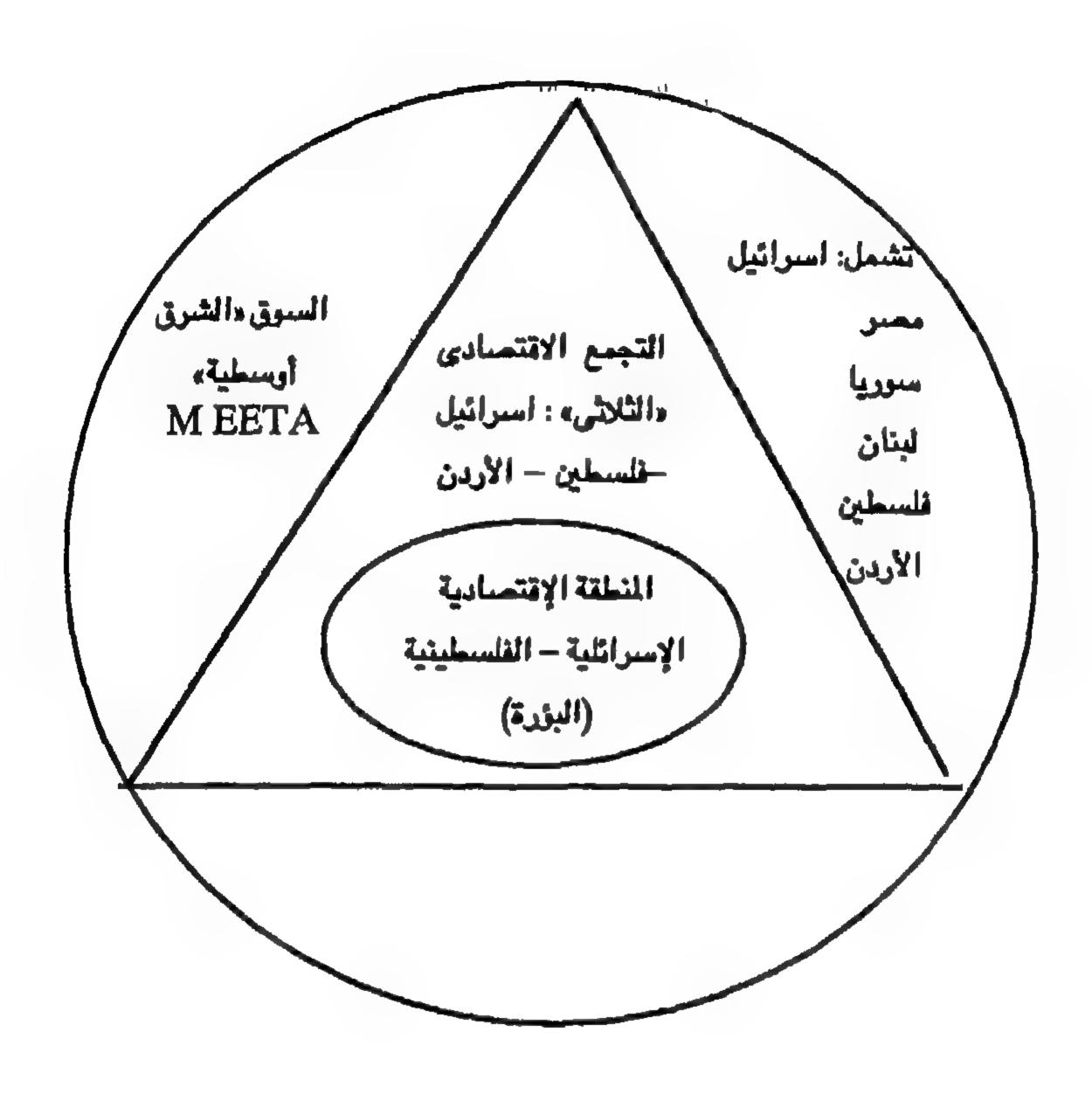
مواجهتها. «فما نيل المطالب بالتمنى .. ولكن تؤخذ الدنيا غلابا»، وهكذا فعل الإسرائيليون خلال فترة الأربعين عاما الماضية، ومازلوا يفعلون ! .

٣ - الرؤية الاقتصادية - الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة رمابعد السلام،

تقوم الرؤية الاقتصادية - الاستراتيچية الإسرائيلية في مرحلة ومايعد السلام، على محورين أساسيين هما :

أولا: اختراق وتمزيق «المجال الاقتصادى العربي »

فرغم طابع التجزئة وهشاشة البنية الإنتاجية والتكاملية للفضاء الاقتصادى العربى، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية الهجومية فى مرحلة «اقتصاديات ما بعد السلام» تقوم على اختراق «المجال الاقتصادى العربى» وتقويض الإمكانات المستقبلية للتكامل الإقتصادى العربى، وهكذا فإن المخطط الإسرائيلي لمرحلة «مابعد السلام» ينهض على أن تصبح إسرائيلي طرفا أصبيلا وفاعلا، وجزءا أساسيا من النسيج الاقتصادى الجديد للمنطقة، من خلال عدد من المخططات الاستراتيجية، التي يجرى تعريرها كمشروعات إقليمية بريئة، وذات نفع اقتصادى «بحت»، وتتمثل تلك المخططات فيما يلى:



الدوائر الاقتصادية الجديدة «المتداخلة» في منطقة « الشرق الأوسط »

أ - تقسيم «المجال الاقتصادى العربي» إلى مناطق منعزلة ومفصولة عن بعضها باختراقات إسرائيلية من خلال مجموعة من المشروعات العربية - الإسرائيلية المشتركة تلعب فيها إسرائيل دوراً قياديًا وفاعلاً.

ب - تكريس كون «الاقتصاد الفلسطيني» عمقًا مكملاً للاقتصاد الإسرائيلي، ويفصم علاقاته الطبيعية مع المجال الاقتصادي العربي الذي يشكل «العمق المطبيعي له (٢).

جـ - بناء تجمع اقتصادى ثلاثى بين إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن، على غرار نموذج بلدان «البنيلوكس»، وذلك فى محاولة للقفز فوق «العمق الاقتصادى العراقي» للأردن والتنسيق الاقتصادى مع سوريا، ليكون هذا «المثلث» بمثابة رأس حربة لمشروع الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على منطقة المشرق العربى والهلال الخصيب.

٦ – بناء علاقات اقتصادیة صالیة «إسرائیلیة – خلیجیة»، وعلاقات اقتصادیة مالیة «إسرائیلیة – مغاربیة»، تخترق شبکة العلاقات الاقتصادیة والمالیة العربیة – العربیة (المشرقیة – المغاربیة والمشرقیة – الخلیجیة)، وتحرفا عن مساراتها التقلیدیة، وذلك على نحو ما رأینا في قمة الدار البیضاء المنعقدة في أوائل نوفمبر ١٩٩٤ .

المطروح إذن هس توسيع وتعميق العلاقات الإقتصادية العربية اقتصاد

٣ - راجع: د . طاهر كنمان، جريدة الحياة ، ١٢ مايو ١٩٩٤ .

الدولة العبرية، الاقتصاد الإسرائيلي، وتقليص التشابكات والعلاقات الاقتصادية العربية – العربية، أو في أحسن الأحوال مرورها من خلال «الوسيط الإسرائيلي»، باعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يصبح محطة الضخ الاقتصادية الرئيسية في المنطقة : تجاريًا، وماليًا، وتكنولوجيًا، ويتم ذلك المخطط عبر مشروعات إقليمية (عابره البلدان العربية تدخل فيه إسرائيل كطرف رئيسي) مثل مشروعات الطرق البرية السريعة، خطوط نقل النفط والغاز، المشروعات السياحية المشتركة وغيرها من مشروعات «الربط الإقليمي» . ولقد شبه الكاتب الصحفي صلاح الدين حافظ هذه العملية بعملية «زرع المستوطنات» في المجال الاقتصادي العربي، «تبدأ صغيرة تتسع وتبني أمرًا وواقعًا جديدًا كل يوم» (أ). فكافه المشروعات الثنائية والإقليمية المتعددة الأطراف التي تطرحها إسرائيل (على نصو ما جاء في الكتاب المقدم لمؤتمر الدار البيضاء) إنما هي جزء من منظومة استراتيجية متكاملة، لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية .

ثانياً: تصول إسرائيل من البوكيل إلى الشريك للولايات المتعدة في الشرق الأوسط الجديد ،

إن المشروع الشرق الأوسطى الجديد هو مشروع استثمار سياسى واستراتيجيى إسرائيلي - أمريكي مشترك، يقوم على إحكام الهيمئة الأمريكية - الإسرائيلية على المنطقة، وتهميش الدور الأوروبي والعربي، ولقد

٤ - راجع : صلاح الدين حافظ، «الشرق أرسطية» من التطبيع إلى الاندماج، الأهرام ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ .

كان مؤتمر الدار البيضاء بمثابة المؤتمر التأسيسي لتدشين هذا النظام الشرق أرسطى الجديد، فلقد تم من خلال هذا المؤتمر بناء شبكات وقنوات تجمع رجال الأعمال العرب والإسرائيليين والشركات الدولية المرتبطة بدوائر المال اليهودي العالمي، تتجاوز النظم والحكومات، كما تم وضع اللبنات الأولى للهيكل المؤسسي للنظام الشرق أوسطى الجديد: سكرتارية دائمة، لجنة تسيير Steering Committee، عرفة تجارية إقليمية، مشروع للبنك الشرق أوسطى، ومجموعة للتخطيط والتفكير الاستراتيجي بقيادة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي .

واقد راود الحلم البعض في مصر بأن مشروع الشرق الأوسط الجديد يمكن أن يكون مشروع شراكة بين مصر وإسرئيل، واكن سرعان ما تبدد هذا الوهم في مؤتمر الدار البيضاء، وتبين أن المشروع المطروح هو استثمار اقتصادي واستراتيجي إسرائيلي – أمريكي مشترك، وأن الأردن والمغرب قد تلعبان فيه دور الشريك الأصغر (-Junior Part)، بينما الهدف البعيد المدى هو عزل وتهميش وحصار دور مصر الإقليمي، حتى لاتستطيع أن تتجه لا مشرقا ولا مغربا .

ما العمل ؟

من «الثابت أنه لايوجد حد أدنى من الاستعداد العربى لهذه المرحلة الحرجة، لابمشروع موحد، ولاحتى بمشروعات قطرية» (٥) فرغم وجود

ه - راجع : التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣ . (الصادر عن مؤسسة الأمرام بالقاهرة : ١٩٩٤) ، ص ٢٢٩ .

العديد من الوثائق الاستراتيجيه الاسرائيلية الهامة عن «الشرق الأوسط الجديد» التي تحمل رؤية لمستقبل العلاقات الاقتصادية الإقليمية، لا توجد وثيقة عربية واحدة صادرة عن الجامعة العربية أو المنظمات العربية المتخصصة أو الدول العربية المعنية بالأمر: مصر، سوريا، الأردن تحمل رؤية عربية شاملة مقابلة حول كيف يواجه العرب تحدى الشرق أوسطية ؟

كذلك لا توجد حتى هذه اللحظة دراسة واحدة جادة تحوى حسابات جديدة للفرص والمخاطر لما يسمى «مكاسب السلام» ومشروعات الاندماج والتعاون الإقليمي الجديدة. كل ما نجده دعوة لعدم الانغلاق وغيرورة اللحاق بقطار السلام السريع، دون أن نعرف أين الوجهة، والمستقر والمسير، وكأننا نسارع بركوب قطار يسير بنا نحو مصير مجهول « A Journey to Unkown Destination » .

ولذا فإن المطلوب من «أهل القبول والتبشير» أن يحددوا لنا : طبيعة الفرص الحقيقية لا «المتوهمة» ، ونوع المبادرات اللازمة لبناء موقف عربي تفاوضي يدافع عن الحد الأدنى من التكامل والتعاون الاقتصادي والسياسي العربي، قبل الهرولة !

إن مواجهة التحديات الجديدة بتعقيداتها وتداخلاتها الإقليمية والدولية، هي مهمة شاقة بطبيعتها يعجز عنها جهاز بعينه أو دولة عربية بمفردها، وإذا لابد من تضافر مبادرات ومجهودات فرق عمل على مستوى الأجهزة الرسمية المهتمة بقضايا الأمن القومي والمصير العربي، وكذا قيادات القوى السياسية والمنظمات المهنية والنقابية (بما في ذلك

منظمات رجال الأعمال)، لأن الأمر أخطر من أن يترك لمناظرات فكرية تتعامل مع أشباح وأوهام، تدور حول نفسها وترضى غرور بعض المثقفين وقلما تخرج بإجابات صحيحة ومعمقة حول التساؤلات العملية والمصيرية التالية:

أ - ما هي أفضل الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية لمواجهة الرؤية الإسرائيلية للنظام الشرق أوسطى الجديد ؟ .

ب - ما هو تقييم منافع ومضاد مشروعات الربط الإقليمي المقترحة على البلدان العربية المعنية ؟ وبعطى كمثال لذلك، تأثيرات مشروع خط أنابيب البترول المقترح إنشاؤه ليربط بين رأس التنورة في السعودية وميناء حيفا في إسرائيل على دخل قناة السويس في مصر، وعلى مستقبل وربحية خط سوميد ؟ كذلك ما هي تأثيرات تصويل مسارات «تجارة الترانزيت» القادمة للمنطقة العربية من ميناء بيروت إلى ميناء حيفا الأكثر كفاءة والأكبر طاقة ؟

تلك فقط عينة محدودة من التساؤلات الهامة حول مشروعات تمس شرايين الحياة الاقتصادية العربية في الصميم، وتؤثر على المستقبل العربي يكل ملامحه، إنها تساؤلات ملحة، ولكن تظل حائرة دون أن تجد إجابات واضحة لدى أجهزة صنع القرار في البلدان المعينة أو لدى الأمانة العامة للشئون الاقتصادية للجامعة العربية، رغم التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي تجرى من حوانا ،

أخيرًا نقول للمبشرين والمهرواين أن يتوقفوا عند واقعتين هامتين :

أ - كيف نفسر هذا التسريع الهائل للخطى في جبهة التعاون الإقليمي والربط الاقتصادي، بعبادرات إسرائيلية - أمريكية ، في

المفاوضات متعددة الأطراف وفي مؤتمر الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٩٤ ومؤتمر عمان المزمع عقدة في أكتوبر ١٩٩٥، ما يقابلة من إبطاء شديد في مجال تقدم المحادثات السياسية الفلسطينية والسورية واللبنائية، بل يرافقه كل يوم مزيد من الابتزاز السياسي والاغتصاب لمزيد من الابتزاز السياسي والاغتصاب لمزيد من أراضى الضفة (٥٧٪) وتطور للاستيطان (اقتطاع الأرض، وتهويد البشر على ما تبقى). إن هذه المعلاقة المحسية بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي تفصح عن المخطط الإسرائيلي الذي يطبق منذ مؤتمر مدريد، وهو : عدم التسليم بالحقوق السياسية المشروعة للعرب على الصعيد السياسي، مع إدخال العرب قسرًا أو شبكة من العلاقات والتحربيات الاقتصادية الإقليمية تحقق الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة العربية، الاقتصادية الإقليمية تحقق الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة العربية، قفزا فوق «الواقع السياسي» ، فأي سلام ذلك الذي يقوم على بنية تعاون اقتصادي إقليمي يسبح فوق حقول من الألغام السياسية المتفجرة ؟ ويضع دومًا العربة الاقتصادية أمام الحصان السياسي ؟!

ب - كيف يصبح «تجار السلاح» السابقين هم «سماسرة السلام» الحاليين (عدنان خاشوقجى ويعقوب نمرودى)، أليس فى ذلك موعظة وحكم لمن يعقلون ؟! إن «كعكة السلام» الموعودة سوف يأكلها هؤلاء السماسرة وحدهم كعمولة لتمرير المشروع الإسرائيلي - الأمريكي، في الأجل القصير، أما الكعكة الكبرى » الموعودة في المستقبل، فهي من نصيب إسرائيل وأمريكا .. الأطراف الأصيلة المستفيدة من نمط التسوية الراهنة .

مطلوب إذن من الساسة والمفكرين والجماهير العربية تحديد رؤية مستقبلية جادة وحاسمة بعيدا عن الأوهام التي يزرها سماسرة السلام ولن لف لفهم، حتى لانقع أسرى «المفهوم المقاولاتي» التاريخ ... وعندئذ لاينفع الندم! .

الفصل الرابع

القواعد الجديدة « للسلوك الدولى» ونمط الصر اعسات القادمسة

بيد أن تحذيرنا من «الواقعية المبتثلة» لا يعنى أننا يجب إلا نكون على بيئة من القيود والمحانير التى تفرضها قواعد السلوك الدولى الجديدة. والعمل أهم المبادئ التى تحكم السلوك الدولى بعد نهاية الحرب الباردة، والمهيمنة المؤقتة للولايات المتحدة على النظام الدولى وعلى منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة والمنظمات الدولية هو مبدأ «السيادة المنقوصة» المتحدة وغيرها من الأجهزة والمنظمات الدولية هو مبدأ «السيادة المنقوصة» (Doctrine of Truncated Soverignty) عنه بشكل رسمى وبصياغات واضحة ومقننة، ولكن تمت ممارسته بشكل واسع، وأحيانًا بأسلوب فاضح، خلال السنوات الأخيرة. وهذا يشير بدوره إلى تغيير هام في أسلوب أداء وسلوكيات النظام الدولى منذ منتصف الثمانينيات. وفي الحقيقة، توجد إشارات واضحة لتلك القضية في الكتابات السياسية والاستراتيجية الحديثة. ففي المقال الذي سبق الإشارة إليه لبريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، المنشور في مجلة Foreign Affairs، في خريف عام ۱۹۹۱)، يشير إلى أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يسترشد بدرجة أقل بالمفاهيم التقليدية عن

السيادة (أي ما إذا كانت دولة ما تنتهك سيادة دول أخرى) ؟. فحسب قوله: «قد تنشأ أوضاع يصبح فيها التدخل الخارجي في ما يبدو أنه من الأمور الداخلية لدولة ما أمرًا ضرورويًا، وله ما يبرره من حيث النتائج المحتملة لأنشطة محلية سيكون لها بغير ذاك التدخل تداعيات وانعكاسات دولية».

وفي مقال هام لأخر لجون تشعبان (John Chipman)، مدير الدراسات في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، (المنشور في مجلة Survival في ربيع عام ١٩٩٢)، يشير إلى أنه لم يعد في الإمكان تجزئة الأمن إلى أنواع: قومية وإقليمية ودولية، وبالتالي تكون هناك فقط «سيادة محدودة» للدول في إطار المسابات الاستراتيجية الكلية. وفقًا لهذا المنطق، فإن الكاتب يرى أن «حقوق السيادة الوطنية» لا تحول دون التدخل الخارجي على غرار ما حدث في مجال إنشاء «المنطقة الأمنة» للأكراد في شمال العراق عام ١٩٩١، ويرافق ذلك التحول في مفهوم «السيادة» تغير مماثل في التخريجات الحديثة للقانون الدولي، إذ يشير الكاتب نفسه إلى أنه إذا كان القانون الدولي لايزال يحمى السيادة، فإن هذه السيادة هي «سيادة الشعب وليس سيادة العاهل»!

وهكذا، «ففى ظل القانون النولى الحديث، يمكن أن تنتهك السيادة بصورة صارحة ولا هوادة فيها من قبل قوة محلية أو قوة خارجية على حد سواء». كذلك يمكن لقوة أجنبية القيام «بتنصيب زعيم ما» بادعاء أن ذلك يخدم مصالح الشعب الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه، أو مغلوب على أمره!

وقد وجد هذا المبدأ تطبيقات صدارخة له على الصعيدين العالمى والعربى، فعلى الصعيد الدولى، تم وضع هذا المبدأ موضع التطبيق في غزو الولايات المتحدة غرانادا، واختطاف نورييغا الدكتاتور والحاكم السابق لبنما في عقر داره بواسطة القوات المسلحة الأمريكية. وعلى صعيد منطقتنا العربية، فقد كانت إسرائيل سابقة دوما لتطبيق هذا المبدأ بإقامة «الحزام الأمنى» في جنوب لبنان، واستمرارها في انتهاك سيادة الدولة اللبنانية في الجنوب ومنطقة البقاع. كذلك كان تدخل قوات الحلفاء لإقامة منطقة أمنة شمال خط عرض ٣٦ في العراق وحظر الطيران العراقي جنوب خط عرض ٣٧، وبالتالي حصر سيادة «الدولة العراقية» بين خطى عرضي ٣٢ و٣٧ يشكل سابقة خطيرة في مجال انتهاك «سيادة الدولة العراقية»، بغض النظر عرض طبيعة نظام الحكم في العراق.

كذلك هناك ربط متزايد في قواعد السلوك الدولي الجديد بين «اعتبارات الأمن» وبين أسااليب «الإدارة الاقتصادية»، وبالتالي تصبح صدلحيات بعض الدول في انتهاج سياسة اقتصادية معينة (حمائية لمنتجاتها أو تحد من دور قوى السوق)، غير مقبول بالمعايير الدولية، ويجعلها عرضة للعزلة والحصار والعقاب الاقتصادي، بل إن جون تشبمان يشير في مقاله السابق الذكر إلى أن «هناك اتجاها لاعتبار فرض القيود على التجارة بمثابة اعتداء على الأمن الاقتصادي من منظور دولي».

وهكذا في ظل القواعد الجديدة للعبة تنتقل عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في مجال الاقتصاد من «الدولة» إلى المؤسسات الدولية التي تدير النظام الاقتصادي العالمي : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة

الجات أو منظمة التجارة العالمية (GATT) التى تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التى يجب اتباعها بواسطة راسمى السياسة في البلدان المختلفة دون أدنى مرونة أو تحريف،

ويرتبط بتلك السياسات أساليب إعادة جدولة مديونيات بلدان العالم الثالث وفقًا لمدى التزامها بقواعد السلوك السياسى الجديد، والالتزام بالسقوف الجديدة المغروضة على أشكال وأنماط التسلح (امتلاك الصواريخ الباليستية وتنمية القدرات العسكرية النووية)، من ناحية، وامتلاك القدرات التكنولوجية المتطورة للأغراض المدنية، من ناحية أخرى. ولعله لم يعد خافيًا على أحد وجود «نظم مراقبة» متقدمة لمراقبة التسلّح ومنع تسرب التكنولوجيات المتقدمة لبلدان العالم الثالث، وأن «نظم المراقبة» تلك ترتبط «بنظم للعقوبات» تتراوح من حظر الطيران الجوى كما حدث في ليبيا، إلى حظر التصدير النفطى والمصار الاقتصادي الكامل كما حدث في العراق، أو تجميد الأرصدة النقدية والمالية في الخارج، كما حدث لإيران بعد الثورة، أو وقف المعونات وعدم منع قروض جديدة كما حدث للعديد من بلدان العالم الثالث، وذلك بهدف إيصال تلك البلدان إلى «نقطة الاختناق الاقتصادي»،

والتكيّف مع متطلبات النظام الدولي الجديد، يجب ألا يقف عند أعتاب الأجهزة الحكومية ودوائر صناعة القرار، بل يجب أن يمتد ليصل إلى كافة مناحى الحياة اليومية الاقتصادية والثقافية والإعلامية لإعادة تشكيل العقل والوجدان العربي، لكي يلائم المفاهيم والممارسات الجديدة، ولكي يطرد من الأذهان تلك «المفاهيم البالية» مثل : الوطنية، السيادة، الحماية،

الاستقلال الوطنى الكامل، وبهذا الصدد يقول بريجنسكى في مقاله السالف الذكر بصراحة وبون مواربة: وتتدعم الثورة في السلوك، ليس فقط من جراء التفاعل المتنامي والتألف الشخصي بين دوائر المعفوة الحاكمة... بل أيضا من خلال تغييسر عميى يحدث في القيم العامة، أي عندما تصبح حتميات يحدث في القيم العامة، أي عندما تصبح حتميات الاستهلاك (Consumption Imperatives) أكثر أهمية المواطن العادي من تلك القيم المتعلقة بالأرض أو الأيديولوجيا »؛ أي باختصار، عندما تتم عملية فك التعبئة السياسية المواطن وتحويلهم إلى «حيوانات استهلاكية» تم تدجينها.

نسط التطورات والمسراعات الإقليمية والعالمية القادمة

يحدّد نيكسون في كتابه «الإمساك باللحظة السانحة» (١٩٩٢) أربعة بلدان مرشحة لتكون محور التحالف الاستراتيجي مع الغرب (والولايات المتحدة خاصة) في العالم الإسلامي خلال حقبة التسعينيات وما بعدها، وهي :

١ - تركيا، ويعرفها على أنها الجسر الجغرافي والثقافي الذي يربط العالمين الإسلامي والغربي،

٢ - باكستان، ويعرفها على أنها الشريك الاستراتيجي الرئيسي
 الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة التي تقع بين تركيا واليابان.

٣ - مصر، التي يمثل سكانها ٣٥ بالمائة من سكان العالم العربي، وهي الدولة ذات الثقل التاريخي التي وقعت معاهدة صلح مع إسرائيل،

٤ - اندونيسيا، باعتبارها رائدة في العالم الإسلامي في مجال إصلاحات السوق الحرة (١).

وبخصوص المغرب والسعودية، فيشير نيكسون إلى أنه بالرغم من العلاقات الودية والمصالح الاستراتيجية التي تربط بين الولايات المتحدة ونظم هذين البلدين، فإن هاتين الدولتين : «تفتقران إلى الثقل السياسي الذي يمكنهما من توجيه تطور العالم الإسلامي في هذا الاتجاه أو ذاك».

ويؤكد نيكسون على أن المصلحتين الملحتين الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هما : خسسان إمدادات النفط، وحماية أمن إسرائيل (٢).

ويشير نيكسون إلى أن الظروف الحالية تمثل أفضل الظروف التي أتيحت لإسرائيل لعقد صفقة سلام منذ أربعة وأربعين عامًا هي كل عمر «الدولة العبرية»، ولهذا فإنه يؤكد أن اللحظة الحالية هي «أنسب لصظة

۱ – انظر :

Richard Nixon, Seize the Moment (New York: Simon and Schuster, 1992), chap. 5: "The Muslim World".

٢ - بصدد حماية أمن إسرائيل، يشير نيكسون إلى اجتماع مع قادة الكونفرس ومجلس الشيوخ أثناء حرب تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩٣، حيث كان سير المعركة في الجولات الأولى من القتال في غير صالح إسرائيل، وعندما سأل عضو في الكونفرس عما إذا كانت الولايات المتحدة سنتخذ إجراءات ؟ أجاب نيكسون بصفة قاطعة : «إنه ان يسمح كرئيس أمريكي بتاتًا بهزيمة إسرائيل»، وأصدر عقب ذلك أوامر لإقامة جسر جوى مكتف الحياولة دون هزيمة إسرائيل.

مواتية» لإسرائيل: فالعراق بلد مهزوم ومصاصر اقتصاديًا بالمقاطعة والتعويضات، وسوريا فقدت حليفها الاستراتيجي ومورد السلاح الرئيسي؛ (الاتحاد السوفيتي)، ومنظمة التحرير محاصرة ومشتتة جغرافيًا، وفقدت جانبًا هامًا من مصادر تمويلها، والأردن محصور بين شقى السندان، الضعوط الغربية والاتجاهات الإسلامية والراديكالية في الشارع،

ومن ناحية أخرى، يشير برنارد لويس إلى أن هدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية (وفي منطقة الشرق الأوسط عمومًا) هو منع ظهور أية قوة إقليمية (بخلاف إسرائيل بالطبع) تسيطر على مقدرات المنطقة، وبالتالى تفرض نوعًا من السيطرة الاحتكارية على بترول الشرق الاوسط (۳). والقضية الثانية التى تحرص عليها السياسة الأمريكية – وفقًا لبرنارد لويس – هى منع «التعددية النووية» في المنطقة، أو على الإقل تأجيل ظهور قوى نووية، بخلال إسرائيل لأطول فترة زمنية ممكنة (أ). ويعتبر العراق وإيران مما يسمى «بلدان العتبة» زمنية ممكنة (أ). ويعتبر العراق وإيران مما يسمى «بلدان العتبة» في غضون سنوات قليلة، والقضية الثالثة أن علاقة التحالف القائمة بين ألولايات المتحدة وإسرائيل هي ليست مجرد علاقة «تحالف استراتيجي»، بل

B. Lewis. "Rethinking the Middle East", pp. 111 - 112. - Y

٤ - المبدر نفسه، من ١١٢.

ه – المبدر نقسه.

ترى الولايات المتحدة في إسرائيل امتداداً لمؤسساتها وقيمها وأسلوب حياتها في قلب المنطقة العربية (١).

تلك هي الثرابت التي تحكم السياسية الأمريكية، التي لا تتغير بتغير أن تعاقب الإدارات الجمهورية أن الديمقراطية، مهما كانت الأوهام التي يتم ترويجها من وقت إلى آخر، كما أن تلك «الثرابت» هي التي تحدد بدورها الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها من جانب أي طرف عربي، وتفسر لماذا تم ضرب نظام عبد الناصر في ١٩٦٧، ونظام صدام حسين في ١٩٩١ (مهما كانت الحماقات) وهناك تهديد بضرب سوريا في المستقبل القريب إذا تجاوزت بعض تلك الخطوط الحمر.

ولكنه في ظل خريطة التطورات وأنماط الصراعات المستقبلية، التي تتسم بدرجة عالية من «السيولة التاريخية»، ما هو دور العرب في ذلك «التاريخ الجديد» الذي يجرى رسم خطوطه بواسطة مهندسين غير عرب على حد تعبير غسان سلامة (٧). ذلك هو السؤال المركزي الذي يجب أن نجيب عنه بكل وضوح وحزم، وبون إبطاء، حتى نتحسس خطانا المستقبلية لمنع بناء نظام «شرق أوسطى» جديد على رفات النظام العربي والوجود العربي، إذ إننا نعيش مرحلة من التخطيط وإعادة التقسيم ورسم خرائط الشعوب والدول والكيانات، أشبه ما تكون باتفاقية سايكس – بيكو التي تم الشعوب والدول والكيانات، أشبه ما تكون باتفاقية سايكس – بيكو التي تم توقيعها في التاسع من آذار / مارس ١٩٩١، حيث تم بناء هندسة جغرافية

٣ – المنس نفسه من ١١٤،

٧ - انظر: الشريق (٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢).

سياسية جديدة للمنطقة في ظل هيمنة أجنبية جديدة، حيث نصت تلك الاتفاقية على إعطاء الأفضلية لفرنسا وبريطانيا (كل في منطقة نفوذه) في المشاريع والقروض، وكذا الانفراد بتزويد «منطقة النفوذ» بالمستشارين والموظفين الأجانب، وسوف تحل الولايات المتحدة وإسرائيل محل اللاعبين الأساسيين في مرحلة «سايكس – بيكو» (بريطانيا وفرنسا)، مع مراعاة فروق التوقيت وظروف العصر،

ولكن رغم كل الظروف المتردية للوطن العربى فى هذه اللحظة التاريخية التى نعيشها، فإن الغرب الأمبريالي وإسرائيل لا يطمئنان تمامًا لمقولة «موت القومية العربية» التى بشر بها فؤاد عجمى ومن لف لفّ، إذ جاء في دراسة لفريق من الباحثين الاستراتيجيين الأمريكيين عن «دروس حرب الخليج»: «أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحاذر من إحياء ما قلمسته حرب الخليج – وهو الإيمان بقومية عربية – فمن شأن إحياء أسطورة وجود قضية عربية شاملة أن يؤدي إلى تأكل قدرة الولايات المتحدة على لعب دور الموازن في المنطقة» (٨).

ويضيف كاتب الدراسة (أو التقرير) «إن الرمال التي بني عليها نظام التحالف في حرب الخليج هي رمال رخوة، لأنها لا تصلح أساسًا لبنية أمنية إقليمية جديدة، إذ تستبعد أقوى دولتين على امتداد ساحل الخليج العربي: إيران والعراق». (١). إذ إن التدابير الأمنية التي لا تشمل إيران والعراق

۸ - انظر:

B. Inman, "Lessons from the Gulf War", Washington Quarterly, vol. 15, no. 1 (Winter 1992).

٩ – المندر نفسه،

ستضعف ويصيبها الوهن إذا قلّصت الولايات المتحدة دورها، وهذا يستدعى أن تكون الولايات المتحدة مستعدة المذهاب الحرب ثانية لحفظ التوازن» (۱۰). ويتساط كاتبو التقرير «هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية لعب هذا الدور ؟ ». وتجىء الإجابة عن هذا «بأن حكم التاريخ ليس متفائلا !» (۱۱).

كذلك لا يصل برنارد لويس (وهو من غلاة المفكرين الغربيين المناصرين للصهيونية) إلى حد الحديث عن موت حركة القومية العربية، وإنما يلاحظ فقط انحسار واحتجاب موجتها في الوقت الحاضر، وتحلّل العالم العربي كوحدة سياسية متماسكة (١٢)، ويؤرخ لذلك منذ غزو إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢.

وهكذا فإن مهمة الدفاع اليسم عن العروبة كهرية قرمية جامعة وكإطار للنهوض والتقدم، هو دفاع عن الوحدة التاريخية والجغرافية للمنطقة العربية ومنع تفتيتها وتوبانها في نظم إقليمية أرسع، تصبح مهمة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى ولعل قارئ وقائع المؤتمس العسربي الأول

١٠ – المسدن تقسه،

١١ – المندن تقييه.

۱۲ – «من التهور القول إن فكرة الوحدة العربية قد اندش ، لأن كثيراً من المقومات التي أدت إلى ظهورها ما زالت موجودة ، ولكن كمسالة سياسية حالية وفي المستقبل Lewis, "Rethinking the Mid- المنظور فإنها لا تعتبر قوة سياسية » . انظر : -dle East," p. 101.

المنعقد في باريس عام ١٩١٣، يجد أن الشعار المرفوع في هذا المؤتمر هو: الصمود في وجه الاحتلال والاضمحلال (١٣). وأتوقف هنا كثيرًا عند المسمود في وجه الاضمحلال، لأن هذا هو بالضبط ما نواجهه الآن، وأضعف الإيمان هو أن نوقف ذلك التدهور والاضمحلال والتحجيم لمقدرات الأمة العربية.

۱۲ - انظر منح الصلح ، « العروبة فكرة المستقبل .. أم من بقايا الماضى ؟» الهلال (تشرين الثاني / نوفمبر ۱۹۹۷)، من ١٣٥ .

خاتمة

من أجل وطناعربيا «فاعلاً» وليس «مفعولاً به»!

تقوم المخططات الراهنة لتفكيك وتفتيت الوطن العربي على ركيزتين أساسيتين:

١ - دفع عملية «اللبننة» داخل القطر الواحد إلى أقصى مدى ممكن.

٢ - خلق سلسلة من التناقضيات والتناحرات القطرية لغيرب «الفكرة العربية» في صميمها، ناهيك عن مسيرة «الوحدة العربية».

ولعلنا نلاحظ أن عملية «اللبننة» وتفتيت الوحدة الوطنية وإضعاف «السلطة المركزية» داخل القطر الواحد، وإذكاء نيران التناقضات الطائفية والإثنية والقبلية والعشائرية والمناطقية، قد تصاعدت خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية، وإن اختلفت الدرجة أو الحده، ويأتى على رأس تلك البلدان: العراق، السودان، الجزائر، اليمن، ومصر مؤخراً.

وعلى صعيد آخر، نجد أن التناقضات والتناحرات القطرية قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة (وليس بالضرورة نتيجة ما ترتب على غزو العراق للكويت). إذ تم استغلال «الأحداث الظرفية» و«الحساسيات القطرية» ببراعة لتفكيك بنيان التضامن العربى وتفكيك «النظام العربى» من أساسه. فنحن

نشهد حدة التناقضات السورية — العراقية، وحدة التناحر بين العراق وبول مجلس التعاون الخليجي، وبين مصر والسودان، ويلاحظ أن دفع تلك التناقضات إلى مداها، في هذا التوقيت بالذات ليس مصادفة أو عملية بريئة، بل هو يضرب مفهوم «الأمن القومي العربي» في أعماقه، إذ إن فك الارتباط السياسي والأمنى بين العراق وبول مجلس التعاون الخليجي، يفتح الباب على مصراعيه أمام هيمنة وتقوية نفوذ القوي الأجنبية في الترتيبات الأمنية لبلدان الخليج العربي، كما أن استمرار الصراع والتناحر بين سوريا والعراق يؤدي إلى ضرب «الجبهة الشرقية» عن طريق فصم عرى الوحدة والعراق، وبالمثل، فإن دفع التناقضات بين مصر والسودان إلى هذا الحد غير السبوق، هو ضرب لأحد مقومات الأمن العربي وتهديد لوحدة وادى النيل.

ويرتبط بهذه العملية إعادة تعريف «المصلحة الوطنية» (Interest المضاعة المطنية» (Interest المضبح مطابقة «المصلحة القطرية» (-try Interest الأوسع والمصالح القومية العليا، بل إنه في بعض الأحيان، تم إعادة تعريف المصلحة الوطنية» لدى بعض الدوائر الحاكمة على أساس أن «المصلحة القطرية» يمكن أن تنهض على ضعف وتقويض الإمكانات المستقبلية لقطر عربي آخر، يجرى عادة تعريفه على أنه «منافس» أو مُهدّد للأمن والمصالح الخاصة بتلك الدولة القطرية،

وهذا منحى خطير في التفكير - يجرى ترويجه إعلاميًا بضراوة (۱) - حيث يجرى تغليب المسالح وما يتصوره البعض «مكاسب آنية» مقابل «الخسائر الجماعية» (Collective Losses) التي سوف تلحق بمصير الوطن العربي : أمنه، إنمائه، ونهضته. حيث إن «المصلحة القومية العربية» ليست مجرد الجمع الحسابي للمصالح القطرية المتناحرة، بل هي التفاعل والتكامل بينها من خلال علاقات التغذية المتبادلة، في عالم جديد يتكتل ويتّحد.

قد تكون لبعض «المشاعر القطرية» ما يبررها على المستوى الظرفى نتيجة نهج الممارسات الخاطئة من نظم وأطراف عربية متنفّذة هنا وهناك، ولكن أخطر ما يهدّ وطننا العربي هو أن تتعمق تلك المشاعر – وليدة الحساسيات الظرفية – وأن يجرى توظيفها بشكل واع ومنظم لتقويض «الفكرة العربية» و«الهوية العربية» من أساسها، وحتى يجرى اصطيادنا فرادى قطراً بعد قطر، لكى يتم دمجنا في «النظام الشرق أوسطى الجديد»، وحيث قدراتنا على المساومة التاريخية الجماعية تقترب من الصغر.

لقد سبق لبعض المنظرين (فؤاد عجمى، مثلا) أن تنبأ «بموت القومية العربية» في أعقاب هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، بيد أن حركة الشارع

المنافلين، فاللهم سلّط على العراق عضيك واللهم لا تُبتى فيها حجراً على حجره، انظر المنافلين، فاللهم سلّط على العراق عضيك واللهم لا تُبتى فيها حجراً على حجره، انظر:
الانباء، ١٨/ ١/ ١٩٩٣.

العربي العفوية أثناء حرب الخليج في البلدان العربية المشرقية والمغاربية على هذا النحو الحماسي والعاطفي الهائل لم تكن تأييدًا لاجتياح العراق للكويت، بل استجابة لحدس تاريخي صحيح : الصعود والتصدي للقوي الأجنبية الأطلنطية التي تريد استعادة السيطرة على مقدرات الوطن العربي والصلف العسكري الإسرائيلي، والغرور والتعالى المالي لبعض النظم الخليجية. وعلينا أن نبني على تلك الطاقة الجماهيرية الهائلة التي تنادي بد «الصعود والتصدي»، ولا تتنازل عن هويتها وطموحاتها القومية(٢) رغم تكاثر الهزائم والنكبات – لكي نؤسس واقعية عربية جديدة... واقعية غير منهافنة كالتي يدعو إليها البعض.

ليس مطلوبًا على وجه القطع «القفز فوق الواقع»، بكل تعقيداته وتضاريسه وخصوصياته، على النحو المثالى والحماسى الذى كان سائدًا في الشارع العربى في الخمسينيات وأوائل الستينيات، حيث كان الحديث عن «الوحدة الفيدرالية» في مقابل «الوحدة الإندماجية» نوعًا من الكفر والنكوص عن الخط القومي والوحدوي السليم، مطلوب بحق أن نتعامل مع الواقع مهما كان أليمًا أو مفروضًا علينا، واكن ليس مطلوبًا منا أن نرضخ له تمامًا

٢ - نقلت جريدة الصباح التونسية عن مراسلها في الجزائر أن خباري مدينة الشقفة الواقعة في ولاية جيجل (على بعد ١٠٠ كلم شرق العاصمة الجزائرية) صنعوا صنفا جديدًا من الخبر سمّوه دسكود» يبلغ من الطول نحو متر (نسبة إلى صواريخ سكود التي أطلقها العراق)، وتلقى رواجًا كبيرًا لدى المستهلكين، ولاسيما خلال شهر رمضان. راجع: جريدة الصباح، ١٧٠/ ٣/ ١٩٩٢.

ونتمرغ في وحله، بل يجب أن يستمر النضال من أجل منع استمرار تكريسه، وبالتالى تغييره نحو الأفضل دائمًا. ولعل لغة نظرية البرمجة (Programming Theory) قد علمتنا أنه إذا كان «حيّز الإمكان» (Feasibility Area)، محدود للغاية نتيجة تكاثر القيود والارتهانات (Constraints)، فإنه من المكن دائمًا العمل على زحزحة تلك القيود (بل كسر بعضها) لتوسيع رقعة الحركة وحيّز الإمكان. وتلك عملية دينامية دائمة ومتجدّدة يلعب فيها العمل الدؤوب والمخلص الشعوب والقيادات الأمينة والمثابرة دورًا تاريخيًا مهمًا.

نعم، النضال في التسعينيات من هذا القرن أصبح نضالا قاسيًا وغير متكافئ في مواجهة هذا الحشد الهائل من القوى المعادية والمحاصرة لحركة التحرر والنهوض والتوحد العربي، ولا سيما في غياب حليف دولي كبير على الصعيد الاستراتيجي (مثل الاتحاد السوفياتي سابقًا)، ولكن ذلك يجب ألا يثنينا عن تأكيد الهوية والوجود العربي الفاعل في عالم متغير، ولكن المشكلة تكمن في الوضع غير الصحى الذي نعيشه، والذي شخصه د. كلوفيس مقصود ببراعة على النحو التالي : «إن هذه العالة التي نجد أنفسنا فيها هي حصيلة تراكمات سابقة جعلت الجسم السياسي العربي يتنكل، فيفقد المناعة ويجعله اتكاليًا، حاصرًا طموحه بتقليص الخسائر وسد الثغرات، تاركًا للفير صناعة التاريخ، وإذا كان لابد من النفاذ إلى أسباب هذا الانحدار، وبالتالي هذا الترهل في الجسم السياسي العربي، فلأنه ومنذ مدة، فقد الاستشعار بوحدة المصير العربي.... أي انتماء وهويته، وبالتالي مدة، فقد الاستشعار بوحدة المصير العربي... أي انتماء وهويته، أو مرجعية الأرضية القومية التي تأسس عليها، فلم تعد له بوصلة توجّه، أو مرجعية

تضبطه، وهكذا وجدنا القطاب العربي يتأرجح بين نفب متسلطة تمعن في التنازل تحت ستار «الواقعية»، وبين قيادات يفرزها الإحباط، تحترف المزايدة» (٣).

وفى ضوء هذا يطالب كلوفيس مقصود بأهمية «أن تحصل عملية تلاقح بين «الواقعيين العرب» و«الغاضبين العرب» (1) حتى يخرج الخطاب العربى الجديد متخلصاً من الوقوعية والمزايدة في أن واحد ليرقى إلى مستوى التحديات التي يواجهها الوطن العربي.

* * *

وفى ضبوء تلك التحديات التى يواجهها العبرب فى تبلك اللحظة العصيبة من تاريخهم، وهى تحديات من طراز فريد، أرى أن تأسيس واقعية عبربية جديدة حقيقية، «غير مـزورة» و«غير مفرطة»، تقوم على عدد من المحاور الاستراتيجية التى تحكم التحركات المستقبلية فى خضم عملية ملاحية صعبة وعسيرة فى بحار متلاطمة الأمواج، أوجزها فيما يلى :

ا الخط الاستراتيجى الذى يربط بين القاهرة - دمشق - بغداد، مهما كانت الحساسيات التاريخية والحسابات قصيرة الأجل، لأنه يمثل خط الحياة والمنعة للأمة العربية... في عملية المواجهة التاريخية المستمرة ضد غدر الزمان وتحديات المستقبل ،

٣ - انظر: كلونيس مقصود، «التباس بين الواقعية والوقعية»، الصياة، ٥/ ١/ ١٩٩٣ (التشديد من عندنا).

٤ – المسدر نفسه.

٢ - تدعيم الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربى، من خلال عملية انصبهار مجتمعى ديمقراطى، التقليص حجم الولاءات التقليدية للقبيلة أو العشيرة أو العائلة أو الطائفة، وذلك تأسيساً لمفهوم «المواطنة الحقة» وتصنفية لمفهوم «الدولة - المزرعة».

٣ - احترام الخصوصيات القطرية والقبول بالتعددية السياسية والاقتصادية فيما بين الأقطار العربية، في إطار مشروع النهضة والتكامل والتوحد العربي،

التعليم والتدريب والإعلام والتنشئة، إذ إن استيراد «ثمار التكنولوجيا الحديثة» دون ذراعة الشجرة في التربة الوطنية هي عملية تبديد واسع الموارد العربية وتأجيل لعملية بناء الإنسان العربي المعاصر.

ه - البحث عن حلفاء استراتيجيين جدد في عالم تتغير فيه بسرعة موازين القوة ومواقع النفوذ السياسي والاقتصادي، وأمام العرب دروب كثيرة يمكن أن يسلكوها الخروج من الحصار المضروب من حولهم، من بينها دعم علاقات التعاون الاستراتيجي على كافة المستويات مع القوى الأسيوية البازغة: الهند، الصين، اليابان، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي سابقًا، وعيرها من مراكز النمو والتقدم في أسيا .

٣ - نبذ سياسات الهيمنة والإتباع تحت شعارات قومية رئانة هي في جوهرها سياسات وممارسات قطرية مقنعة تكرس «القطرية» وتدفع بالجماهير العربية إلى الانصراف عن «المشروع الوحدوي» وتغذى الحساسيات القطرية...

تلك هي عناصر أولية لبرنامج «الواقعية الجديدة» التي لا تقوم على التهافت والاستسلام، وإنما تمتلئ بمضمون عملي نضالي يخرج بنا من دائرة «الشعاراتية» إلى «البرنامجية»، التي تبنى عناصر القوة وتؤهل للمستقبل، في عصر تتكاثر فيه السحب الداكنة وتُنسج فيه مخططات كونية ترهن مصائر الشعوب لآجال طويلة قادمة.

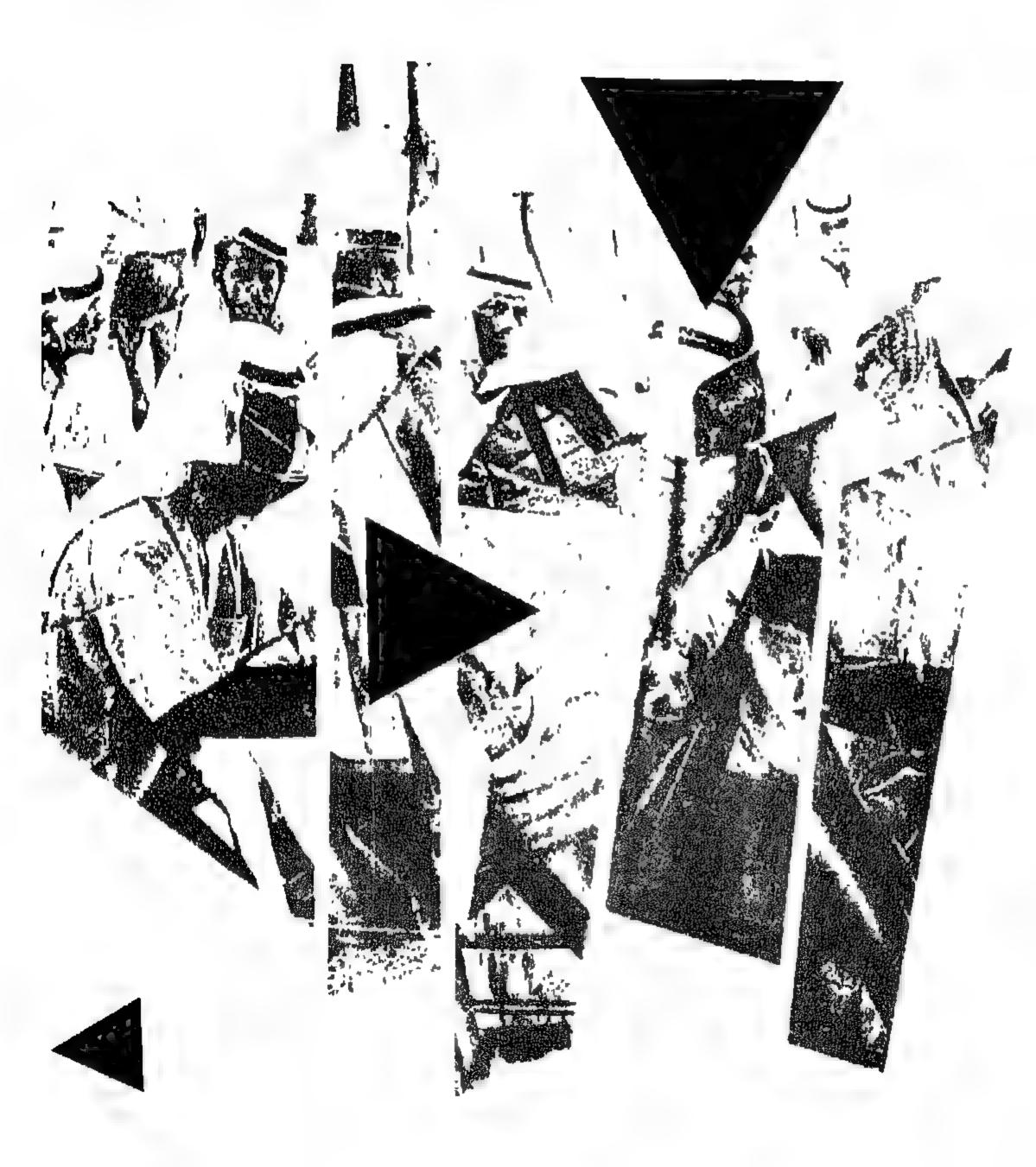
لقد تقلّب العرب، عبر التاريخ الحديث، بين المزايدات والحماسيات التي تقفر فوق الواقع وتضاريسه وتعقيداته، وبين المناقصات والتنازلات تحت شعار الواقعية والاعتدالية، ولكن المطلوب اليوم هو أن يمتزج الحلم العربي العادل بتضاريس الواقع المدروس... عندئذ فقط يصبح «الحلم جنين الواقع»، فإذا نجحنا في ذلك، يحق لنا عندئذ أن نَقْلب كلمات رائعة محمود درويش «أحد عشر كوكبًا على آخر المشهد الاندلسي»، رأسًا على عقب لأقول: ستكون عندئذ «مصر في مصر، وفاس في فاس، عقب لأقول: ستكون عندئذ «مصر في مصر، وفاس في فاس، ولن تنأى الشام، وسوف يرتسم قريبا صقر في راية الأهل، وستفرب خيول المغول عن نهر شرق النفيال الماصر،،، ولن تبكى الكمنجات على العرب الفارجين من التاريخ».

الفهـــرس

	القصل الأول: حسول أزمسة «الفكر
***************************************	الاستراتيجي العربي، نظرة مستقبلية.
	الفصل الثاني: مدرسة الواقعية العربية الجديدة: حدودها وآفاقها،
\\	الفصل الثالث: «سوق شرق أوسطية «أم» نظام شرق أوسطي»؟!
,	الفصل الرابع: القسواعد الجديدة «للسسلوك السدولي» وتمط الصراعات القادمة،
***************************************	خاتمة : من أجل وطناً عربياً «فاعلاً» وليس «مفعولاً به»!

الشِّرُون الرَّفْ الْمُونِينَ الْمُؤْنِينَ الْمُؤْنِينِ السِّرِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِي الْمُؤْنِي الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِي الْمُؤْنِي الْمُؤْنِي الْمُؤْنِي الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِينِ الْمُؤْنِي الْمُؤْ

سيناريو الهسينادية الإستالية

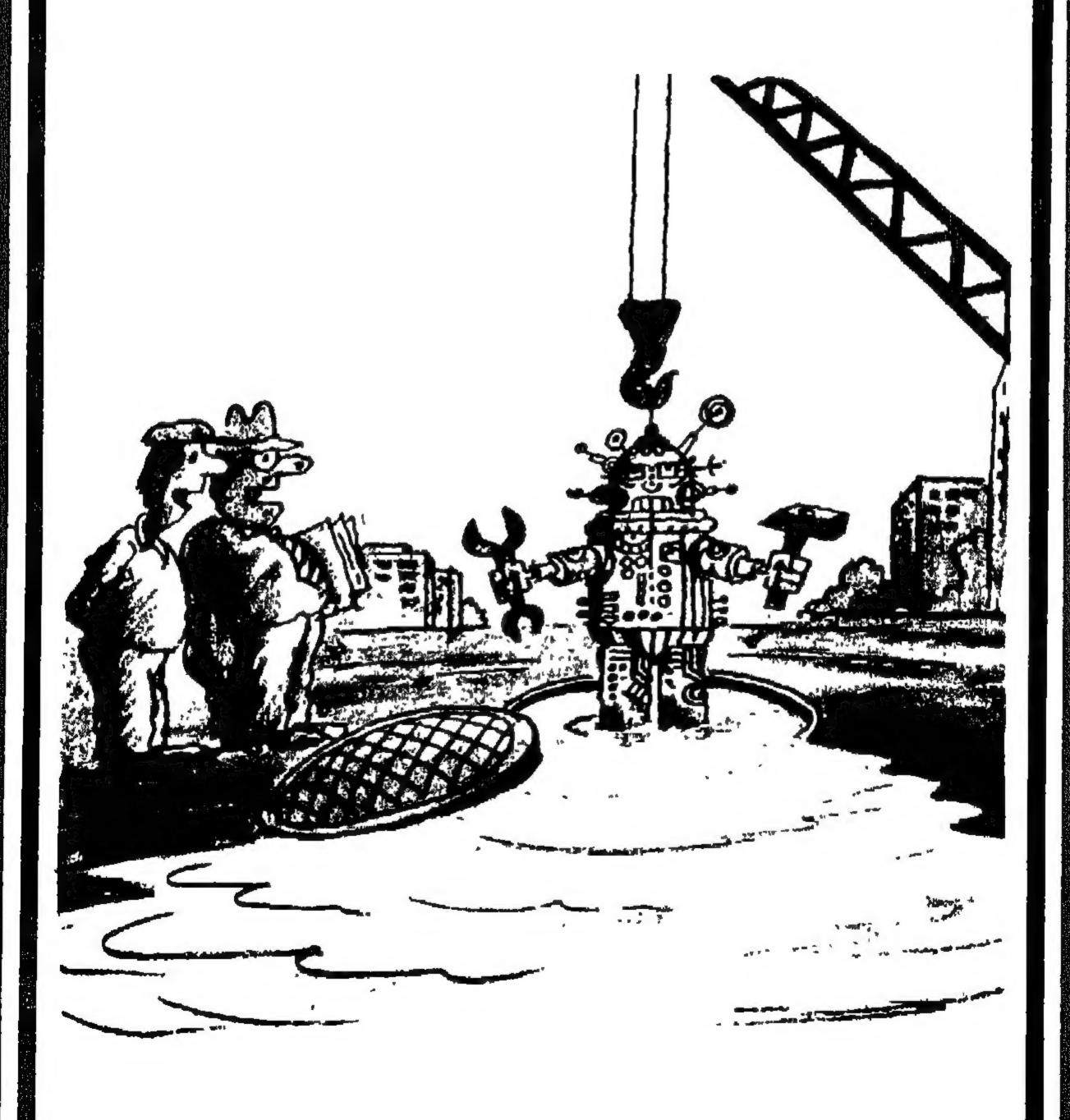


والمنابعة المالية

عالمعترالوهاب

النشر رضاهالات

تحديث التحافي الدولة والمجتمع والإسلام في مضر

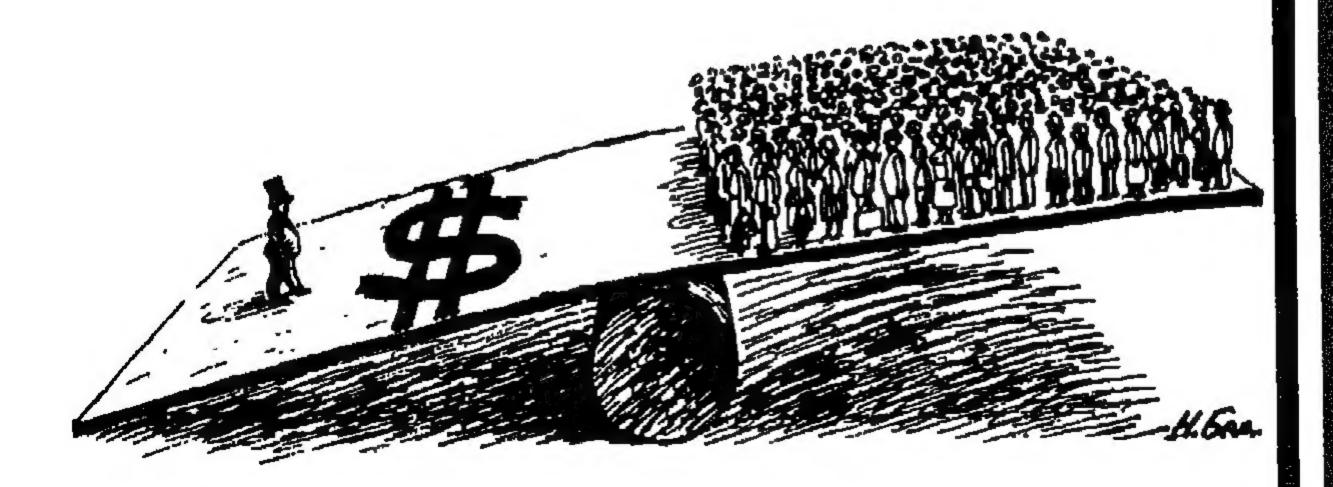


شيربيلبييار

النشر النشر

البنائي الدولي

ترجمه: أحسمدفؤاد بَسلبَع تقتدیم: د. رَمَتُزی زَکَکی



في كسم العمد، وسيل استهام الامد

الواقع والوهم حول الشرق. أوسطية

هذا الكتاب يمثل صيحة علمية أمينة ومحاولة لإعمال بعض «البصائر في المصائر العربية» من خلال نظرة استراتيچية مستقبلية، إلى التحليل العلمي الملتزم بقضايا المستقبل العربي الواحد .. دون تهوين أو تهويل، بهدف بناء «واقصعية جديدة» فاعلة وخلاقة وليست «واهمة» أو «مستكينة».

ويناقش هذا الكتاب أزمة الفكر الاستراتيچى العربى وتخبطه في محاولة للوصول إلى «بوصلة هادية» تقود التحركات والتوجهات الاستراتيچية المستقبلية.

ويعطى بعض الإشارات حول القواعد الجديدة السلوك الدولى وأنماط الصراعات الدولية والإقليمية القادمة أو المتوقعة.

ويعالج الالتباس القائم في المناقشات والكتابات حول «السوق الشرق أوسطية» باعتبارها جزء من كل ، هو «النظام الشرق أوسطي الجديد» الذي يشكل معمارًا اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا متكاملاً ، يراد فرضة على المنطقة العربية .

ويتطرق الكتاب إلى قمة «الدار البيضاء» باعتبارها المؤتمر التأسيسى الأول لهذا النظام الشرق الأرسطى الجديد، وفقاً للرؤية الإسرائيلية – الأمريكية، التى تضع «العربة الاقتصادية» أمام «الحصان السياسي» وتتعامل مع العرب باعتبارهم مجموعة من البلهاء.

وأملنا كبير في أن هذا الكتاب رغم صغر حجمه - ينير طريقًا ويزيل التباسات فكرية مهمة ويبدد أوهامًا .. ويفتح طريقًا لصناعة المستقبل بعزم وإرادة.

